الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الحادية والسبعون

الجلسة العامة **٤٣**

الاثنين، ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد بيتر تومسون . . . . . (فيجي)

نظرا لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد منتسكيان (أرمينيا).

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٠.

البند ١٢٢ من جدول الأعمال (تابع)

مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل الأخرى المتصلة بمجلس الأمن

السيدة شرتسوان (تايلند) (تكلمت بالإنكليزية): على مدى العقود القليلة الماضية، التي شهدنا خلالها تطورات هامة فيما يتعلق بالتحديات التي تواجهها البلدان في جميع أنحاء العالم، من تغير المناخ إلى أعمال العنف العابرة للحدود الوطنية، شاركت الدول الأعضاء دون كلل في محاولات منسقة لإبقاء المنظمة الدولية قادرة على تحقيق الغرض المنشود. ولن تكتمل تلك الجهود إلا بعد إصلاح مجلس الأمن بطريقة تعكس الحقائق الجغرافية السياسية للقرن الحادي والعشرين. وكان هذا المسعى منذ فترة طويلة، ولا يزال يشكل مهمة غير منجزة من جانب الأمم المتحدة.

وتضم تايلند صوتها إلى الدول الأعضاء الأخرى في ذلك الجهد، وما فتئت تشارك بنشاط في المفاوضات الحكومية الدولية بشأن إصلاح مجلس الأمن. ونرحب بالتقدم المحرز خلال الدورة الأخيرة من تلك المفاوضات، التي انبثقت عنها جوانب تقارب فيما يتعلق بمواقف ومقترحات الدول الأعضاء، لا سيما بشأن العلاقة بين المجلس والجمعية العامة، وحجم مجلس أمن موسع وأساليب عمله. وتعلمنا جوانب التقارب تلك بوجهة الإصلاح، فضلا عن وضع المجالات المتبقية من إصلاح مجلس الأمن على رأس جدول أعمال الجولة المقبلة من المفاوضات.

وأغتنم هذه الفرصة لكي أعرب عن خالص تقديري للسيدة سيلفي لوكاس، الممثلة الدائمة للكسمبرغ، على عملها الدؤوب وتفانيها طوال الدورات السابقة للمفاوضات

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service، Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

الحكومية الدولية. كما نرحب بتعيين السيد يون جنغا، الممثل الدائم لرومانيا، والسيد محمد خالد الخياري، الممثل الدائم لتونس، بصفتهما الرئيسين المشاركين للدورة المقبلة. وباسم تايلند، أتمنى للرئيسين المشاركين كل النجاح في المهمة الهامة التي تنتظرنا، ونتعهد بتقديم دعم وتعاون وفد بلدي الكاملين خلال العملية. واسمحوا لي أن أكرر موقف تايلند بشأن الجوانب الرئيسية الثلاثة التالية.

أولا، تؤيد تايلند بقوة تعزيز الشراكة بين مجلس الأمن والجمعية العامة، على أساس الاحترام الكامل لمهام كل منهما وسلطته وصلاحياته واختصاصاته، على النحو المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة. ولا يعزز فقط الجهد المنسق الذي تبذله الهيئتان الرئيسيتان للأمم المتحدة من أجل التعاون، عمل كل هيئة، بل، الأهم من ذلك، أنه يعزز أيضا مشروعية وشفافية مجلس الأمن. ومن الأمثلة الجيدة على ذلك، الدور الذي تضطلع به الجمعية العامة في تعزيز الشفافية والشمول في عملية الاختيار الأخيرة لمنصب الأمين العام. وفي هذا الصدد، ترحب تايلند أيضا بالممارسة الجارية المتمثلة في عقد اجتماعات شهرية بين رئيسي الجمعية العامة ومجلس الأمن. ونؤيد إضفاء الطابع المؤسسي على تلك الممارسة، وزيادة تشجيع الحوارات بين الرئيسين بشكل منتظم.

ثانيا، تعتقد تايلند اعتقادا راسخا بأنه يتعين توسيع عضوية المجلس على نحو يعكس التعددية والحقائق المستجدة لأعضاء الأمم المتحدة. ويشكل تعزيز شرعية المجلس ومساءلته، فضلا عن تعزيز فعاليته، الهدف الرئيسي لإصلاح مجلس الأمن. ويتمثل أحد العناصر الرئيسية لتحقيق تلك الأهداف، في التوصل إلى مجلس أمن موسع بتمثيل جغرافي منصف لعضويته. وتمشيا مع الرأي الذي أعرب عنه عدد من الدول الأعضاء، تعيد تايلند تأكيد رأيها بأن حجم المجلس بعد إصلاحه ينبغي أن يكون في منتصف العشرينات.

وفيما يتعلق بأساليب العمل، ينبغي لمجلس الأمن أن ينظر، في أقرب فرصة ممكنة، في القيام باستعراض شامل لنظامه الداخلي المؤقت، الذي نقح آخر مرة في عام ١٩٨٢. وفي الوقت نفسه، يُشجع المجلس على زيادة تفاعله مع الدول غير الأعضاء في المجلس، وخاصة بشأن المسائل المعقدة ذات التأثير الواسع، من أجل ضمان إمكانية وصول كامل الدول الأعضاء بشفافية للمجلس. وفي الوقت نفسه، يجب تخصيص التركيز والوقت المحدود المتاح للمجلس بحكمة على المشاورات التفاعلية، والحوارات وتبادل الآراء، بدلا من البيانات المطولة.

ثالثا، فيما يخص المجالات التي لا تزال ثمة خلافات بين الدول الأعضاء بشأنها، تود تايلند الإسهام بآرائها في الدورة المقبلة للمفاوضات الحكومية الدولية. وفيما يتعلق بفئتي العضوية، نؤكد من جديد رأينا المتعلق بضرورة استحداث فئة العضوية المؤقتة، حيث يمكن إعادة انتخاب الأعضاء لفترة ثانية فورا. وعندئذ، سيجري استعراض خلال أو بعد الفترة الثانية من التوسيع المحتمل للأعضاء الدائمين على أساس مجموعة من الشروط والمعايير المكرسة. ويمكن لهذه العملية أن تساعد الدول الأعضاء على اتخاذ قرار مستنير بشأن هذه المسألة. وندعو أيضا الدول الأعضاء ذات الأفكار المماثلة في الفئة المؤقتة إلى العمل معا للخروج بمتطلبات ومعايير ملموسة.

وفيما يتعلق بمسألة حق النقض، في حال التصويت السلبي، ينبغي للأعضاء الدائمين دائما أن يشرحوا لعموم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الأساس المنطقي لهذا القرار.

وعلاوة على ذلك، تؤيد تايلند المقترحات الرامية إلى الحد من استخدام حق النقض في حالات الفظائع الجماعية. ومرة أخرى، فإن الغرض هو كفالة المساءلة وتعزيز الشفافية في المجلس، الذي يتصرف بالنيابة عن جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لصون السلم والأمن الدوليين.

لقد بينت الدورة السابقة بشأن المفاوضات الحكومية الدولية بعض التقدم الذي أحرزناه في إصلاح مجلس الأمن، وجسدت التزام الدول الأعضاء بالمسألة. وتعيد تايلند تأكيد استعدادها لمواصلة الإسهام في المفاوضات المقبلة بشأن إصلاح مجلس الأمن وإصلاح الأمم المتحدة ككل.

السيدة أغلادزه (جورجيا) (تكلمت بالإنكليزية): في البداية أتقدم بالتهاني إلى السيد أيون جينغا، الممثل الدائم لرومانيا، والسيد محمد خالد الخياري، الممثل الدائم لتونس، على تعيينهما رئيسين مشاركين للمفاوضات الحكومية الدولية بشأن إصلاح مجلس الأمن، وأتمنى لهما كل النجاح. وأؤكد للرئيسين المشاركين دعم وتعاون وفد بلدي الكاملَين. كما أشكر الرئيسة السابقة للمفاوضات الحكومية الدولية، السفيرة سيلفي لوكاس، الممثلة الدائمة للكسمبرغ، على عملها المتفاني.

لقد قدمت جورجيا، إلى جانب غيرها من البلدان ومجموعات البلدان، اقتراحها بشأن إصلاح مجلس الأمن، الذي أدرج في الوثيقة الإطارية. ويغطي اقتراحنا جوانب الإصلاح الخمسة جميعها. إننا نؤيد إصلاح مجلس الأمن من حيث التمثيل العادل وتوسيع عضوية المجلس وتوسيع كلتا فئتين العضوية الدائمة وغير الدائمة، الأمر الذي من شأنه أن يزيد من شرعية وسلطة ومصداقية المجلس. إن أولويتنا المحددة هي تخصيص مقعدين لمجموعة دول أوروبا الشرقية، حتى تمثل تمثيلا إقليميا أفضل ومتوازنا في المجلس. وعلى الرغم من أننا منفتحين على المزيد من المشاورات، فإننا نرى مستقبل مجلس الأمن في هذه المرحلة على أنه يتألف مما يصل إلى ٢٥ عضوا.

وعلاوة على ذلك، فإننا نساند إدراج الدول الصغيرة في عملية صنع القرار حتى ينعكس مبدأ القانون الدولي المتمثل في المساواة في السيادة بين جميع الدول بوضوح في صميم الهيكل الأمني الدولي. ومع ذلك فإننا نعتقد، وكما أشرنا سابقا، أنه ينبغي للتمثيل العادل ألا يكون غاية في حد ذاته. كما ينبغي لإصلاح مجد أن يعني إصلاح استخدام حق النقض وأساليب العمل ومبادئ عملية صنع القرار في مجلس الأمن، فضلا عن زيادة المساءلة أمام الجمعية العامة. ونعتقد كذلك أنه يجب أن يكون هناك مزيدا من الانفتاح في عمل المجلس، بحيث تتم مداولاته بطريقة أكثر شفافية وديمقراطية.

إننا على استعداد للتعاون مع الرئيسين المشاركين للمفاوضات الحكومية الدولية للنهوض بتلك العملية.

السيد أكبرالدين (الهند) (تكلم بالإنكليزية): أبدأ بتوجيه الشكر إلى رئيس الجمعية العامة على تأكيده اليوم التزامه بمسألة إصلاح مجلس الأمن الحاسمة (انظر A/71/PV.42). كما نرحب بالجهود التي يبذلها للتواصل مع الدول الأعضاء في وقت مبكر من الدورة الحادية والسبعين. وأهنئ زميلينا، السفير محمد خالد الخياري ممثل تونس والسفير أيون جينغا ممثل رومانيا، اللذين عهد إليهما بمسؤولية المشاركة في رئاسة مناقشاتنا. وأتمنى لهما النجاح في تلك المهمة الهامة وأتعهد بدعم وفد بلدي الكامل لعملهما.

يؤيد وفد بلدي البيانين اللذين أدلى بهما كل من ممثل سانت لوسيا بالنيابة عن مجموعة البلدان النامية L.69 ،وممثل ألمانيا باسم مجموعة الأربعة (انظر A/71/PV.42). وبالإضافة إلى ذلك، أود أن أبدي بعض الملاحظات بصفتي الوطنية.

في كثير من الأحيان، يكون سبب المعاناة البشرية اهتمامنا بالمهام العاجلة على حساب الهامة منها. إن دوران المناقشات الذي لا ينتهي أبدا بشأن إصلاح مجلس الأمن، يترك الكثيرين منا في حيرة، إذ أن الإصلاح الحقيقي الهام لمجلس الأمن قد تأخر، على الرغم من أهميته وإلحاحه على حد سواء. سأكون كمن يقدم المواعظ للمهتدين إن أنا تطرقت للحديث عن أهمية المسألة. ومع ذلك، فإن هناك الكثير مما يمكن قوله والتفكير

فيه بشأن إلحاحية المسألة والتكاليف المترتبة عن تقاعسنا عن العمل. فليس على المرء سوى النظر في بعض قرارات المجلس أو عدمها بشأن المسائل الحاسمة ذات الأهمية العالمية. فعدم القدرة على الاستجابة للحالات الإنسانية، والتهديدات الإرهابية ومواطن ضعف حفظ السلام خلال هذه السنة الماضية جزء من الثمن الذي يدفع لعدم إحرازنا تقدما بشأن تلك المسألة البالغة الأهمية.

فهيكل الإدارة العالمية الذي يتعامل مع مسائل السلام والأمن الدوليين، الذي ورثناه في عام ١٩٤٥، لا يتوقف عن إدهاشنا بمواصلة عدم قدرته على المشاركة الفعالة في المهام المطروحة. ففي بعض المسائل المحورية للأمن الدولي، مثل سورية، نرى تقاعسا عن العمل. وفي حالات أخرى، مثل أزمة حفظ السلام في جنوب السودان، فإننا نرى عملا مجزأ لا ينفذ حتى بعد أشهر من الاتفاق عليه. وبينما يحطم ضميرنا الجماعي يوميا من قبل الإرهابيين في هذه المنطقة أو تلك، استغرق مجلس الأمن تسعة أشهر للنظر في ما إذا كان عليه معاقبة قادة المنظمات الإرهابية التي صنفها هو نفسه على أنها كيانات إرهابية. إن مجلس الأمن عالق في سياسة ترجع إلى زمان غير زماننا. فهو لا يمكن وصفه إلا بأنه يعمل بشكل عشوائي على أساس مزيج من المناسباتية والتخبط والشلل السياسي. وهل يحتاج المرء لأن يقول المزيد عن إلحاح الحاجة إلى إصلاح تلك المخلفات التي طالما ظلت غير مستجيبة لاحتياجات عصرنا؟ إن الافتقار إلى التمثيل في عضويته، ولا سيما في الفئة الدائمة، التي تقررت قبل ٧٠ عاما، تزيد من افتقاره إلى الشرعية والمصداقية.

لقد أنجز عمل هام في المفاوضات الحكومية الدولية خلال الدورتين الماضيتين، ولا سيما في العمل على التوصل إلى نص خلال الدورة التاسعة والستين للجمعية العامة، في ظل قيادة السفير راتري. ولذلك، فقد سرتنا دعوة رئيس الجمعية العامة اليوم، جميع الدول الأعضاء إلى المشاركة بقدر أكبر من المرونة في عملية تفضي إلى نتائج موضوعية. وكما يقولون، رتب للعملية على النحو الواجب وستتبع كل الأشياء الطيبة. ويحدونا الأمل في أن يتم الترتيب لهذه العملية – وهي العملية التي ربما يمكننا أن ندعوها عملية طومسون. ونأمل أن تساعدنا عملية طومسون على الانتقال من المناقشات إلى المفاوضات تحت إشراف الرئيسين المشاركين.

ولكي يحدث ذلك، فإن الممارسة المعتادة تقتضي إعداد نص. فذلك سيساعدنا على فهم آفاق التقارب بشأن جميع المسائل، فضلا عن تحديد مجالات الاختلاف. وتلك هي الممارسة التي اعتمدت في جميع المفاوضات الحكومية الدولية في الجمعية العامة. فهي ستوضح أفكارنا وتركز على جميع المسائل وتساعدنا على فهم الصورة الصحيحة للحالة الراهنة بطريقة مفتوحة وشفافة وشاملة. ونرحب بمجموعة الأصدقاء المنشأة حديثا بشأن إصلاح مجلس الأمن باعتبارها خطوة ترمي إلى أبعد مما هدفت إليه المجموعات التي تكونت منذ أمد بعيد من مختلف المناطق. وقد انضمت الهند إلى تلك المجموعة. ونأمل أن تعمل مجموعة الأصدقاء معا بهدف تسريع عملية التفاوض من أجل إجراء إصلاح حقيقي للمجلس، استنادا إلى الأهداف المتفق عليها. ونشجع الدول الأعضاء الأخرى على الانضمام إلى المجموعة.

فقد حان الوقت لكسر الجمود. لقد حان الوقت لعكس الآراء المختلفة في نص، حتى يتسنى للكل تبين اتجاهات ومسار تفكير الدول الأعضاء.

وبتلك الطريقة، يمكننا بشكل جماعي أن ننصف مهمة إصلاح مجلس الأمن المعروضة علينا من حيث الإلحاح والأهمية على حد سواء.

السيد سيبييا بورخا (إكوادور) (تكلم بالإسبانية): لا توجد أولوية في أعمال الجمعية العامة أعلى من إصلاح ميثاق

الأمم المتحدة، ولا سيما فيما يتعلق بإجراء التغييرات اللازمة في هيكل مجلس الأمن وأساليب عمله. وينطبق ذلك أيضاً على العلاقة بين الجمعية العامة ومجلس الأمن. وللأسف، لم يحرز سوى تقدم ضئيل على مدى ٢٠ عاماً طويلة منذ بدأنا بطرح المقترحات والتفاوض حول القضايا المتعلقة بهذا الموضوع. إنها عملية سياسية بصورة بارزة ويجب التعامل معها على أعلى المستويات السياسية عندما نتخذ هذه القرارات فيما بين الدول.

ونعتقد في الوقت الحاضر أن تركيزنا يجب ألا يقتصر على المسائل الإجرائية والمفاوضات بشأن تفاصيل الصياغة اللغوية ولا على حصص المشاركة أو عدد الأعضاء الدائمين أو غير الدائمين. تتعلق هذه المسألة بشيئ ذي طابع جوهري بقدر أكبر. قراءة معاصرة للتاريخ والإرادة السياسية لكي نواجه بواقعية وشجاعة التحديات المعقدة لجدول الأعمال الدولي اليوم.

الآن هو الوقت مناسب لتزويد المنظمة بما يمكّنها من الاضطلاع بالمسؤولية التي كلفتها بها شعوب العالم في عام ١٩٤٥ بعد الحرب العالمية. لقد اجتزنا الذكرى السنوية السبعين لتوقيع ميثاق سان فرانسيسكو. وبعد مفاوضات طويلة ومعقدة، اعتمدت خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ بأهدافها الـ ١٧ للتنمية المستدامة. واعتمدت في أديس أبابا خطة عمل المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية. وجرى الاتفاق في باريس على خطة لمكافحة تغير المناخ. وقد اتخذنا للتو، من دون صوت معارض، القرار ٥/٧١ الذي يدين الحصار المفروض على كوبا، أحد الآثار الباقية من الحرب الباردة. واعتمدنا في الشهر الماضي في كيتو الخطة الحضرية الجديدة للقرن الحادي والعشرين، وقبل ١٠ أيام اعتمدت اللجنة الأولى مشروع قرار بشأن عقد مؤتمر للتفاوض على معاهدة ملزمة قانوناً بشأن حظر السلاح النووي، الأمر الذي من شأنه أيضاً أن يبدأ بإضفاء الطابع الديمقراطي على نزع السلاح. وفي ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، سيبدأ الأمين العام الجديد، الذي نعقد عليه آمالا كبيرة، فترة ولايته.

وبعد ٢٠ عاما دون تحقيق أي نجاحات رئيسية بشأن إصلاح مجلس الأمن، يمكن أن تكون هناك الآن فرصة لبداية جديدة، كما قلت تواً، لأن الظروف الموضوعية مواتية للمنظمة من أجل إحراز تقدم بشأن الإصلاح الشامل للمجلس، مما يجعل من الممكن الوفاء بمبدئين من المبادئ الأساسية، وهما: تحديثه وإضفاء الطابع الديمقراطي عليه. التحديث لأن مؤتمر دومبارتن أوكس في عام ١٩٤٤ ومؤتمر يالطا في شباط/فبراير ١٩٤٥، اللذين نتجت عنهما المادة ٢٧ الحالية من الميثاق، جسدا واقع ممارسة القوة وديناميات السياسة الدولية التي كانت قائمة في ذلك الوقت. ودون منح حق النقض، ربما ما كان للمنظمة أن ترى النور أو تحيا، ولا سيما خلال الأوقات المضطربة للمواجهة بين الشرق والغرب.

ولكن اليوم، بما أن الحرب الباردة باتت وراءنا، بدأ عهد جديد في الأداء الحقيقي للمجتمع الدولي وهو يجد منظومته القانونية في الأمم المتحدة. ونشأت حالة جديدة في العلاقات الدولية مع ضم دول لم تكن ضمن الدول الأصلية الموقعة على الميثاق. إننا نعيش في عصر البحث عن توافق في الآراء من خلال المفاوضات المتأنية بهدف التوصل إلى مواقف مشتركة في مجلس الأمن، الهيئة الوحيدة التي يمكنها الموافقة على الاستخدام المشروع للقوة. ونعتقد اليوم، في هذه المرحلة الجديدة، أنه من الممكن إيجاد بدائل خلاقة ومبتكرة للتغلب على الأساس غير الديمقراطي لحق النقض، الذي هو، كما ذكرت، من مخلفات الماضي.

وهذا يؤدي بنا إلى المبدأ الثاني من رؤيتنا للتغيير – وهو إضفاء الطابع الديمقراطي. ولنتذكر أن المبدأ الأول هو التحديث. فلا يمكننا أن نستمر في السماح بأن تكون هناك دول من الدرجة الأولى وأخرى من الدرجة الثانية. ولا يمكننا

تحسين الأداء العام لمجلس الأمن بمنح المزيد من الدول حق النقض. ويجب علينا بدلاً من ذلك أن نستخدم أساليب عمل جديدة، ونضم الدول من تلك المجموعات غير الممثلة تمثيلاً كافياً ونحقق توازناً في العلاقة بين مجلس الأمن والجمعية العامة.

ويجب علينا أن نتطلع إلى مجلس أمن أكثر ديمقراطية، من حيث فئتي عضويته ومن حيث إجراءاته، عن طريق زيادة عدد الأعضاء، وجعل عملية صنع القرار شفافة ضمن حدود الصلاحيات المخولة لهذه الهيئة بموجب الميثاق، والعمل على التخلص من حق النقض الذي عفا عليه الزمن وتنشيط دور الجمعية العامة بوصفها الهيئة الوحيدة ذات العضوية العالمية داخل الأمم المتحدة.

وفي الختام، تؤكد إكوادور مجدداً أن التحدي الرئيسي أمامنا هو إصلاح مجلس الأمن، الذي يستند إلى تحديثه وإضفاء الطابع الديمقراطي عليه. وعلاوة على ذلك، وبغية التقدم نحو تحقيق هذا المثل الأعلى، يجب إشراك الحكومات على أعلى مستوى سياسي. ويمكن أن يؤدي الأمين العام المعين أنطونيو غوتيريش دوراً هاماً في خلق الزخم نحو تحقيق ذلك الهدف، وبالتالي تجاوز الجهود اليائسة على مدى الـ ٢٠ عاماً الماضية.

السيد مازيكس (لاتفيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر الرئيس على عقد هذه المناقشة. في مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، أقر قادة العالم بأننا نعيش في عالم مترابط ومعولم وأن كثيراً من التهديدات التي نشهدها اليوم متداخلة ولا تعترف بالحدود الوطنية. وكان هناك تصميم قوي للتصدي للتهديدات على المستوى العالمي من خلال تكييف الأجهزة الحكومية الدولية للأمم المتحدة لتلائم احتياجات القرن الحادي والعشرين. وللأسف، لم تتم الاستجابة للدعوات إلى الإصلاح المبكر لمجلس الأمن بهدف جعله أكثر تمثيلاً وكفاءة وشفافية، وبالتالي تعزيز فعاليته ومشروعية قراراته.

وعلاوة على ذلك، وفي أحيان كثيرة جداً، فإن مجلس الأمن، الذي يتحمل المسؤولية الرئيسية عن كفالة السلام والأمن الدوليين، لم يتمكن من منع نشوب النزاعات أو بناء السلام أو وقف الفظائع.

وتعتقد لاتفيا أن قدرة الأمم المتحدة على التصدي للتحديات الراهنة تعتمد أيضا على الإرادة السياسية للمضي قدما في إصلاح مجلس الأمن. وهذا الأمر قد طال انتظاره، وينبغي لنا جميعا أن نهدف إلى تعزيز مشروعية تلك الهيئة الهامة.

وتلك المشروعية تتوقف إلى حد كبير على الإجراءات التي يتخذها مجلس الأمن. وتعطيل عمل المجلس، ولا سيما في المسائل المتصلة بالفظائع الجماعية، أمر غير مقبول. ونؤمن بضرورة مواصلة المناقشات بشأن الحد من استخدام حق النقض في ظروف معينة. وإذا كان للمجلس أن يستجيب تبعا لذلك، يتعين على أعضائه الدائمين الامتناع عن استخدام حق النقض في حالات الجرائم الفظيعة. وتؤيد لاتفيا تلك المبادرة، فضلا عن مدونة قواعد السلوك المتعلقة بإجراءات مجلس الأمن ضد الإبادة الجماعية والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية وجرائم الحرب. ونؤيد أيضا تحسين أساليب عمل مجلس الأمن بهدف زيادة الشفافية والشمولية والتمثيل في عمله، وبالتالي تعزيز شرعيته وتيسير تنفيذ قراراته.

ونرى أن إصلاح المجلس ينبغي أن يضمن التوزيع الجغرافي العادل للمقاعد الدائمة وغير الدائمة في المجلس، مما يعبر بالتالي عن الحقائق السياسية الراهنة. ويتعين أن يشمل ذلك تخصيص مقعد غير دائم إضافي واحد على الأقل لمجموعة دول أوروبا الشرقية. وينبغي أيضا إيلاء الاعتبار الواجب للتمثيل المناسب للدول الأعضاء الصغيرة والمتوسطة الحجم.

وتعتقد لاتفيا أنه بغية النهوض بإصلاح مجلس الأمن، يجب أن نتجاوز مجرد تكرار المواقف. ومن المهم إيجاد

طريقة لضمان استناد المفاوضات إلى نص. وكما هو الحال في عمليات التفاوض الأخرى في الأمم المتحدة، فإن لدى رئيس المفاوضات الحكومية الدولية بشأن إصلاح مجلس الأمن ولاية لتوجيه المناقشات بنشاط بهدف تحقيق نتائج ملموسة. ويتعين أن يشمل ذلك أيضا اقتراح نص تفاوضي. وستتخذ الدول الأعضاء القرار النهائي بشأن النص المحتمل كنتيجة للمفاوضات الحكومية الدولية.

ونلاحظ أنه تم إحراز بعض التقدم خلال الدورتين الماضيتين من المفاوضات الحكومية الدولية، وهذا أمر مشجع. أولا، هناك الوثيقة الإطارية لعام ٢٠١٥ بشأن إصلاح مجلس الأمن، والتي تعبر عن مواقف أكثر من نصف أعضاء الأمم المتحدة. وخلال الدورة السابقة، اتخذت خطوة صغيرة أخرى إلى الأمام في شكل عناصر التقارب التي تغطي بعض جوانب الإصلاح. ونحن نقدر الجهود التي بذلها في هذا الصدد الرئيسان السابقان للمفاوضات، السفير راتراي، ممثل جامايكا، والسفيرة لوكاس، ممثلة لكسمبرغ، فضلا عن الدعم القوي من جانب الرئيسين السابق والحالي للجمعية العامة.

ويرحب وفد بلدي بقرار تعيين السيد ايون جينغا، الممثل الدائم لرومانيا، والسيد محمد خالد الخياري، الممثل الدائم لتونس، رئيسين مشاركين للمفاوضات الحكومية الدولية. وتعرب لاتفيا عن دعمها للرئيسين المشاركين، وتلتزم بالعمل معهما ومع الدول الأعضاء الأخرى من أجل تيسير العمل بشأن الإصلاح.

ينبغي أن نكفل أن تتجسد حقائق ومتطلبات القرن الحادي والعشرين في التقدم المحرز بشأن إصلاح مجلس الأمن. فقد حان الوقت للمضي قدما، ولتحقيق نتائج ملموسة في تلك العملية.

السيد ندونغ مبا (غينيا الاستوائية) (تكلم بالإسبانية): هذه هي المرة الأولى التي أتكلم فيها من على هذا المنبر منذ انتخاب رئيس الجمعية العامة للدورة الحادية والسبعين. واسمحوا لي أن أعرب عن خالص التهاني والتقدير للرئيس على الطريقة الفعالة التي يدير بها المناقشات. ونريد أيضا أن نشكره على عقد هذه الجلسة العامة لمناقشة مسألة التمثيل العادل في عضوية مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل الأخرى المتصلة بمجلس الأمن.

واسمحوا لي أيضا أن أهنئ السفير ايون جينغا، الممثل الدائم لرومانيا، والسفير محمد خالد الخياري، الممثل الدائم لتونس، على تعيينهما رئيسين مشاركين للمفاوضات الحكومية الدولية بشأن إصلاح مجلس الأمن. ويعرب وفد بلدي عن دعمه الكامل لهما ويتعهد بالتعاون الوثيق معهما خلال فترة ولايتهما.

إن هذه مناقشة مناسبة تماما من حيث التوقيت. ونأمل أن يكتسب إصلاح مجلس الأمن زخما جديدا في المفاوضات الحكومية الدولية. ونأمل أن نتمكن من اختتام تلك العملية، الجارية الآن منذ عقود، وذلك منذ أن بدأنا المناقشة بشأن التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه خلال الدورة الثلاثين للجمعية العامة في عام ١٩٧٩. وقد تم ذلك بناء على طلب من الأرجنتين، بنغلاديش، بوتان، الجزائر، سري لانكا، غيانا، ملديف، نيبال، نيجيريا، الهند. وانتظرنا حتى عام ١٩٩٢ لتتخذ الجمعية العامة القرار ٦٢/٤٧، الذي نشر الأمين العام وفقا له تقريرا يتضمن الملاحظات التي قدمتها الدول الأعضاء (A/48/264).

ونحن نقترب الآن من نهاية عام ٢٠١٦، ولذلك فإن من المناسب أن تقدم المنظمة الدولية، الأمم المتحدة، من خلال جمعيتها العامة، التشجيع بحيث يمكن أن تؤدي هذه العملية الطويلة إلى إصلاح مجلس الأمن بصورة فعالة في عام ٢٠١٧، عندما تبلغ الأمم المتحدة عامها الثاني والسبعين. وقد يبدو من غير المتصور أنه، منذ أن بدأت الأمم المتحدة في الترويج

لاحترام حقوق الإنسان والإصلاح الاجتماعي والسياسي والاقتصادي ومنذ أن بدأت الدعوة إلى إجراء إصلاحات في مجالات الديمقراطية والحكم الرشيد والشفافية، شروع العديد من البلدان النامية في هذه الإصلاحات، بما في ذلك بلدي، غينيا الاستوائية، في حين أن الأمم المتحدة نفسها لا تزال عاجزة، منذ أكثر من ٢٠ عاما، عن استكمال تلك الإصلاحات فعليا.

أشارك في هذه المناقشة بصفتي الممثل الدائم لغينيا الاستوائية، التي هي دولة عضو في لجنة رؤساء الدول العشرة التابعة للاتحاد الأفريقي. ولهذا السبب، فإنني أؤيد تماما البيان الذي أدلى به الممثل الدائم لسيراليون، السيد فوداي سوماه، بصفته منسق لجنة العشرة. حيث أكد مجددا مطالبة القارة الأفريقية بأن تكون ممثلة تمثيلا كاملا وعلى نطاق واسع في جميع هيئات صنع القرار في الأمم المتحدة، وعلى وجه الخصوص مجلس الأمن، وهو الجهاز الرئيسي لصنع القرارات ذات الصلة بالسلم والأمن الدوليين. وتريد القارة الأفريقية أن يكون لها تمثيلا كاملا وواسع النطاق، بما يعني حصولها على مقعدين دائمين بجميع الامتيازات والصلاحيات المرتبطة بهما، وعلى خمسة مقاعد غير دائمة في مجلس الأمن.

إن أي رابطة أو منظمة تفتقر إلى الدينامية مآلها الزوال. ولأن الأمم المتحدة منظمة حيوية الأهمية من أجل استدامة المجتمع الدولي والدفاع عن القضايا العالمية، يكرر وفد بلدي أن الوقت قد حان لإصلاح وتحديث المنظمة بشكل عام، ومجلس الأمن بصفة خاصة، بحيث يمكن تلبية متطلبات العالم اليوم وفي المستقبل.

وقد استغرقت المناقشات في الجمعية العامة بشأن إصلاح مجلس الأمن بالفعل وقتا طويلا للغاية. وما فتئ وفد بلدي، بصفته عضوا في لجنة العشرة ومجموعة الدول الأفريقية، يدعو بشكل متسق ومستمر لإجراء الإصلاحات التي تمثل التغيرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية في العالم اليوم. وسوف يتفق الأعضاء معي في الرأي أنه من غير المعقول وغير المبرر بالمرة ألا يكون لقارة مثل أفريقيا، تضم أكثر من بليون نسمة و ٥٤ دولة عضوا في الأمم المتحدة وتمثل مشاكلها أكثر من ٧٠ في المائة من القضايا المدرجة على جدول أعمال مجلس الأمن، مقعد دائم واحد في هذا الجهاز حتى الآن.

وفي ذلك الصدد، تجدر الإشارة إلى أن المطالبة بتخصيص مقاعد لأفريقيا في مجلس الأمن مطلب وحق غير قابل للتصرف في العالم المعاصر، لا سيما في منظمة عالمية مثل الأمم المتحدة – المفترض فيها ضمان مبادئ العدالة والحكم الرشيد والحقوق. ويعيد وفد بلدي تأكيد موقفه، وهو الموقف الأفريقي المشترك، الذي يرفض أي مقترحات مؤقتة أو انتقالية في المفاوضات، بالنظر لأن الأحكام الرئيسية لتلك المقترحات تتعارض مع توافق آراء إيزولويني وإعلان سرت.

وتعرب جمهورية غينيا الاستوائية عن كامل ثقتها في سعادة السيد بيتر طومسون، رئيس الجمعية العامة، والرئيسين المشاركين الجديدين، السفير أيون جينغا والسفير محمد خالد الخياري، وهم يوجهون عملية المفاوضات الحكومية الدولية بشأن إصلاح مجلس الأمن، وكذلك في جميع شركاء وأصدقاء وحلفاء أفريقيا من جميع المناطق والقارات، بأنهم سيواصلون منحنا دعمهم، الذي يتزايد باطراد، حتى يترجم مطلبنا الأفريقي العادل إلى واقع ملموس.

ويعتبر بلدي ورئيسه، فخامة الرئيس أوبيانغ نغويما مباسوغو، وحكومته، بصورة عامة، أن جميع الدول والمناطق والمجموعات المهتمة مدعوة لتركيز مواقفها في إطار عملية التفاوض لإصلاح مجلس الأمن بغية التوصل إلى تمثيل عادل وزيادة في عدد أعضائه في كلتا الفئتين بغية تحقيق إصلاح موضوعي ونزيه لمجلس الأمن ومنظومة الأمم المتحدة. تلك هي أمنيتنا ورغبتنا في إعادة هيكلة مجلس الأمن بشكل خاص، ومنظومة الأمم المتحدة بوجه عام، على نحو يأخذ في الاعتبار

مصالح جميع الدول والمناطق الجغرافية التي تمثل المجتمع الدولي بأوسع معانيه. وذلك يعني أن على جميع الدول أن تواصل النهوض والتغلب على العقبات غير الضرورية التي لا تمكّن بأي حال من الأحوال لإصلاح حقيقي ولمجلس أمن أكثر تمثيلا.

يواجه العالم حاليا العديد من التحديات والتهديدات، بما في ذلك النزاعات المسلحة والإرهاب وتغير المناخ والقرصنة والاتجار غير المشروع بالأسلحة والاتجار بالبشر والجريمة المنظمة والأمراض وما إلى ذلك. ويتطلب التصدي لجميع تلك التحديات مشاركة أكبر للدول من خلال تمثيل أوسع للدول الأعضاء في هيئات صنع القرار في في الأمم المتحدة. وهذا غير ممكن إلا بإصلاح مجلس الأمن، كما طالب بذلك اليوم عدد كبير متزايد من الدول الأعضاء.

السيد بالي (الكونغو) (تكلم بالفرنسية): في البداية، تؤيد الكونغو البيان الذي أدلى به ممثل سيراليون باسم مجموعة الدول الأفريقية (انظر A/71/PV.42)، وأود أن أضيف بعض الملاحظات بصفتي الوطنية.

أشارك المتكلمين السابقين في الإعراب عن تهانينا للرئيس على قيادته للجمعية العامة في هذه الدورة الحادية والسبعين. وأشكره، في الوقت نفسه، على تنظيم هذه الجلسة بشأن مسألة التمثيل العادل وزيادة عدد أعضاء مجلس الأمن والمسائل الأخرى المتصلة بمجلس الأمن، المعروفة بإصلاح مجلس الأمن.

كما أود أن أتوجه بخالص التهاني إلى الممثلين الدائمين لتونس ورومانيا، اللذين تم تعيينهما كرئيسين مشاركين للمفاوضات الحكومية الدولية بشأن إصلاح مجلس الأمن. إن مهمتهما الحساسة هي ضخ طاقة جديدة في تلك العملية، والقيام بانطلاقة جديدة. وأؤكد لهما دعم وفد بلدي الكامل. وأغتنم هذه الفرصة لكي أشيد إشادة مستحقة بجميع أسلافهما البارزين، الذين بذلوا قصارى جهدهم واستثمروا كثيرا من الطاقة في عملية التفاوض المضنية والمعقدة طوال السنوات السبع منذ إطلاقها في عام ٢٠٠٩. فبفضل ثباتهم ومساهماتهم يمكننا أن نأمل في إمكانية التوصل إلى خاتمة.

يسهم اعتماد المقرر ٧٠ /٥٥٩ في ٢٧ تموز/يوليه – بشأن متابعة المفاوضات الحكومية الدولية في الدورة الحالية، في الجهد المبذول من زملائنا، كما ذكر، وفي التزام الدول الأعضاء بمواصلة العمل من أجل إصلاح مجلس الأمن بروح من الشفافية والانفتاح والحلول التوفيقية، على الرغم من الاختلافات والانقسامات الضارة الواضحة. يبني وفد بلدي آماله على الوثيقة الإطارية المؤرخة ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٥، ومرفقها، التي تحدد سبيل المضي قدما. وأدعو، في ذلك الصدد، إلى الإسراع بإنشاء فريق عامل مفتوح باب العضوية للنظر في الاستراتيجيات التي يتعين تنفيذها من أجل الانخراط بسرعة في مناقشة موضوعية بشأن تلك المسألة البالغة الأهمية.

ويقدر وفد بلدي التزام الرئيس بإجراء مفاوضات على أساس المقرر ٥٥٧/٦٢، الذي اتخذته الجمعية العامة في ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨. فذلك المقرر يشكل الأساس للمفاوضات الحكومية الدولية والتوصيات بشأن الترابط بين المجموعات المواضيعية الخمس المتعلقة بإصلاح مجلس الأمن. ولذلك، من المناسب أن نتذكر أنه لا ينبغي لنا أن نستثمر في السعي إلى نهج مجزأ مؤقت قد يتنافى مع روح ونص المقرر.

إن الإصلاح الذي ندعو إليه شرط مسبق تاريخي لبناء عالم أكثر عدلا، مبني على العالمية والإنصاف والتوازن بين مناطق العالم. وتحقيقا لتلك الغاية، فإننا بحاجة إلى استكشاف جميع المسارات التي ترشدنا إلى إصلاح حقيقي وأكثر واقعية يتبنى القيم والأهداف والمثل العليا لميثاق الأمم المتحدة. والوقت أكثر من مناسب كي تفتح مفاوضات موضوعية على أساس نص يمكننا من تحديد النقاط المشتركة والانخراط في عملية توافق حقيقية.

وأذكر الدول الأعضاء بأنه مر شهر بالكاد منذ أن شهدت الجمعية العامة تأكيد خيار إجماعي من بين ١٣ مرشحا لمنصب الأمين العام، عقب عملية اتسمت بشفافية لم يسبق لها مثيل. وقد دحض ذلك العمل الفذ في حياة منظمتنا، الذي أشدنا به جميعنا، أكثر التوقعات تشاؤما. وقد وفرت الإرادة السياسية، هنا، دوافع حقيقية لتوافق تاريخي، يبدو أنه يبشر بعهد جديد ويمثل بداية نقطة تحول تاريخية في وجود الأمم المتحدة.

ولم تفقد الكونغو الأمل في إصلاح مجلس الأمن في الأجل القصير أو المتوسط. وتبرر الدينامية التي وفرتها عملية المفاوضات الحكومية الدولية في السنوات الأخيرة للاعتقاد بإمكانية إزالة العقبات تدريجيا. ولكن، كما هو واضح من عمليات الترشيح للأمين العام، فإن النهج يتطلب ما يتجاوز إعلان بسيط عن الثقة، إنه يتطلب إرادة سياسية حقيقية لإصلاح حقيقي بحيث يصبح هذا الجهاز الهام أكثر ديمقراطية وأكثر تمثيلا ويتسم بمزيد من الشفافية والفعالية والمساءلة أمام الدول الأعضاء.

ولا يمكن أن يكون عدم إصلاح مجلس الأمن خياراً على المدى القصير والمتوسط. ولا يمكننا أن نسمح بهذا السيناريو. لم يعد يمكن لهذا المنظور أن يلبي مطالب العدالة أو التي تقتضيها الظروف الراهنة، ناهيك عن الهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة، بشأن تشجيع قيام مجتمعات مسالمة جامعة. وتنفيذ هذا الهدف يتوقف، ضمن أمور أخرى، على توسيع وتعزيز مشاركة البلدان النامية في مؤسسات الحوكمة العالمية وعلى بناء مؤسسات فعالة وشفافة وخاضعة للمساءلة على جميع المستويات – على سبيل ذكر اثنين فقط من المتطلبات المنصوص عليها في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وما زال إصلاح الأمم المتحدة يتطلب التكيف والتحديث والتحول الديمقراطي والشفافية، الأمر الذي من شأنه أن يمكن المنظمة من إرساء قيادتها التاريخية في مجال الحوكمة العالمية. ولا يمكن استثناء إصلاح مجلس الأمن – الركن الأساسي للأمم المتحدة – من هذا الأمر الضروري.

وفي هذا السياق، فإن من العدل والإنصاف تماما تلبية الطلب المشروع بتصحيح الظلم التاريخي الواقع على أفريقيا. وفي الواقع، من المعلوم أن المسائل المتعلقة بأفريقيا تستأثر بأكثر من ٦٠ في المائة من البنود المدرجة في جدول أعمال مجلس الأمن. ولكن هذه العملية الحسابية لا يمكن أن تحجب التطلع المشروع لـ ٥٤ دولة، تشكل حوالي ربع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، إلى تحمل نصيبها الواجب من المسؤولية في مجال السلام والأمن الدوليين.

السيد كيم إين – ريونغ (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (تكلم بالإنكليزية): إن دور مجلس الأمن اليوم حاسم في الاضطلاع بمهمة الأمم المتحدة، المتمثلة في كفالة السلام والأمن الدوليين. وفي كثير من أنحاء العالم، لا تزال تتكشف أحداث تشكّل تهديدات خطيرة للسلام والأمن ولوجود البشرية، مما يشير إلى أن مجلس الأمن لا يتصدى لها بالشكل الملائم.

وتواجه شبه الجزيرة الكورية حالة تدفعها إلى حافة الحرب في ظل التوترات الحادة والتي تزداد سوءاً. ولا أحد يعرف ما إذا كانت حرب نووية قد تندلع بسبب زيادة مستوى العزلة والضغوط السياسية والعسكرية والاقتصادية غير المسبوقة التي تمارسها ما تُسمى بالقوة العظمى، الولايات المتحدة الأمريكية، والتي تهدف إلى خنق دولة ذات سيادة تسعى جاهدة إلى الحفاظ على كرامتها.

وفي كل سنة، تُجري الولايات المتحدة الأمريكية عدداً من المناورات العسكرية المشتركة الواسعة النطاق الموجهة نحو شن ضربة نووية استباقية، مما يؤدي إلى تصاعد التهديد العسكري ضد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وفي هذه السنة، ولكونها غير مكتفية بالنشر الهائل الحالي لمختلف أنواع الأصول

الاستراتيجية النووية، بما في ذلك قاذفات القنابل والغواصات النووية في كوريا الجنوبية، خطت الولايات المتحدة خطوة أخرى أبعد من ذلك، بذريعة التدريبات العسكرية، حيث نشرت منظومة دفاع جوي من طراز ”ثاد“ المصمم لاعتراض الصواريخ الباليستية على ارتفاعات عالية في كوريا الجنوبية.

وفي إطار ممارسة حقها كدولة عضو في الأمم المتحدة وعلى النحو المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة، طلبت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى مجلس الأمن في عدة مناسبات عقد جلسة طارئة بشأن المناورات العسكرية المشتركة العدوانية والاستفزازية الواسعة النطاق التي تجريها الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية، والتي تقوض السلام والأمن الدوليين. بيد أن مجلس الأمن ظل صامتاً بثبات إزاء كل طلب، حتى عندما واجه الحقيقة الصارخة المتمثلة في احتمال اندلاع حرب نووية في شبه الجزيرة الكورية تجتاحها والعالم ككل.

وهذه ليست المسألة الوحيدة التي يتعين إثارتها. فوفقاً للميثاق، من المفترض أن يعالج مجلس الأمن جميع الحالات التي يُنتهك فيها السلام والأمن الدوليان أو عند وجود تهديد من هذا القبيل. ومع ذلك، قرر المجلس أن التجارب النووية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وإطلاقها السواتل لأغراض سلمية يُعتبران من التهديدات للسلام والأمن الدوليين. لذا، فقد اتخذ القرار ٢٢٧٠ (٢٠١٦) الذي يدعو إلى حظر الإجراءات المذكورة أعلاه لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والقيام بمتابعة من شأنها أن تفرض جزاءات كثيرة جدا رداً على أي تدابير مضادة للدفاع عن النفس قد يتخذها بلدنا، وهي جزاءات ستكون مبررة، كما يُفترض، بدعوى الانتهاك المزعوم للقرار ٢٢٧٠ (٢٠١٦).

ولا نجد في الميثاق أو في القانون الدولي حكماً واحداً ينص على أن التجارب النووية أو إطلاق سواتل يشكّلان تهديداً للسلام والأمن الدوليين أو أي حكم ينص على أن لبلدان بعينها الحق في إجراء التجارب النووية وإطلاق السواتل. ومن ثم، فإن ما يسمى قرارات تطبيق الجزاءات التي اتخذها مجلس الأمن ضد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تبين بوضوح أنه يجري التلاعب بالمجلس لخدمة الأهداف السياسية لعضو دائم واحد. ولا يسعنا إلا أن نعتبر ذلك إساءة استعمال للسلطة وحيادا عن الميثاق.

لقد طلبت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية رسمياً إلى الأمانة توضيح مشروعية القرار ٢٢٧٠ (٢٠١٦)، لكن الأمانة لم ترد بعد. إن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية هي البلد الوحيد في العالم الذي يعيش في ظل التهديد الوشيك بالأسلحة النووية من جانب الولايات المتحدة منذ أكثر من ٥٠ عاماً. ولذا، لا يملك مجلس الأمن أي أساس قانوني أو أخلاقي للتدخّل عندما يعترض على برنامجنا النووي، الذي يشكل رادعاً ضرورياً للحرب النووية ويحمي شعب بلدنا وحقنا في الوجود. والولايات المتحدة، بصفتها من الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن، لا تزال تسيء استخدام المجلس كأداة في جهودها الرامية حصراً إلى تحقيق أهدافها العسكرية والسياسية ومصالحها الاستراتيجية، وهي مسألة خطيرة تواجه الأمم المتحدة اليوم.

ويدعو وفد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى الإصلاح الشامل لمجلس الأمن بحيث يجسّد مطالب عصرنا الحالي. ويعرض موقفه المبدئي على النحو التالي: أولاً، ينبغي أن يكون إصلاح المجلس موجهاً نحو ضمان الحياد والموضوعية والديمقراطية. وعلى الرغم من مرور أكثر من ٧٠ عاماً على إنشاء الأمم المتحدة، فإن مجلس الأمن، الذي يتألف من ١٥ دولة فقط، غير قادر على تمثيل مصالح جميع الدول الأعضاء البالغ عددها ١٩٣ دولة. وينبغي القيام بإصلاح مجلس الأمن بغية رفض الاستكبار والتعسف والمعايير المزدوجة من بلد

واحد بعينه، وهي أمور يجب أن تُعتبر انتهاكاً صارخاً لمقاصد ومبادئ الميثاق، الذي يعلن السيادة والمساواة بين جميع البلدان.

ثانياً، ينبغي أن يقوم تشكيل المجلس على أساس مبدأ ضمان التمثيل الكامل للدول الأعضاء في حركة عدم الانحياز والبلدان النامية الأخرى. ونظراً لأن هذه الدول تشكل أغلبية أعضاء الأمم المتحدة، يجب ألا تكون مسألة تمثيلها على هذا الأساس في مجلس الأمن موضع جدال. وكما شهدنا خلال عملية التفاوض الحكومية الدولية بشأن إصلاح مجلس الأمن، فإن فرص توسيع العضوية الدائمة في المجلس ليست كبيرة بسبب الانقسام الخطير في آراء الدول الأعضاء. وبالتالي وفي ظل هذه الظروف، فإن الحل الأفضل والقابل للتطبيق لإصلاح هيكل المجلس غير المتوازن يتمثل في البدء بتوسيع فئة العضوية غير الدائمة فيه.

ثالثاً، يعتقد وفد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن الجهود التي تبذلها اليابان لتصبح عضواً دائماً في مجلس الأمن تشكل إهانة لضمير البشرية والأمم المتحدة. إن اليابان، هذا البلد السيء الصيت لارتكابه جرائم حرب، قد غزت العديد من البلدان الآسيوية وارتكبت مذابح بالجملة للشعوب ونهبت وأحرقت بشكل عشوائي وارتكبت، على وجه الخصوص، جريمة الاسترقاق الجنسي الذي يشكل جريمة فادحة ضد الإنسانية. وقبل المشاركة في المفاوضات بشأن إصلاح مجلس الأمن، ينبغي أن تفكر اليابان مليا في جرائمها وأن تعوّض الضحايا بحسن نية من أجل استعادة ثقة المجتمع الدولي.

وقد أوضح وفد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية موقفه الأساسي بشأن إصلاح مجلس الأمن، وأعرب عن الأمل في أن تؤتي خالص جهود المجتمع الدولي، التي استمرت طويلا لتحقيق ذلك الإصلاح، ثمارها وأن تحقق نتائج ناجحة.

السيد روزيكا (سلوفاكيا) (تكلم بالإنكليزية): أود بداية أن أشكر الرئيس على عقد هذه الجلسة. وأود أن أبدأ بتهنئة السفير إيون جينغا، الممثل الدائم لرومانيا، والسفير محمد الخياري، الممثل الدائم لتونس، على تعيينهما رئيسين مشاركين للمفاوضات الحكومية الدولية بشأن إصلاح مجلس الأمن. وينبغي لنا أن نتجاوز مجرد تهنئتهما، إذ أننا بانتخابهما واختيارهما والموافقة عليهما نمنحهما السلطة الكاملة وثقتنا في قدرتهما على توجيه أعمالنا خلال العملية المعقدة للغاية من المحادثات والمفاوضات بشأن إصلاح مجلس الأمن. أود أن أؤكد لهما دعم بلدي وتعاونه فيما سيتخذانه من خطوات وقرارات.

إن إصلاح مجلس الأمن جزء أساسي من الإصلاح الشامل للأمم المتحدة. ويتفق الجميع على مبدأ أن المنظمة وكافة هيئاتها يجب أن تمثل الواقع المعاصر في العالم. وأود أن أذكر فقط بعض الأرقام التي يمكن العثور عليها في ويكيبيديا أو في مواقع يمكن البحث عنها عن طريق محرك Google. في عام ١٩٤٥، كانت الأمم المتحدة تضم ٥١ دولة عضوا؛ وفي عام ١٩٦٥، حينما جرى آخر إصلاح كبير لمجلس الأمن، كانت هناك ١١٧ دولة عضوا؛ وفي عام ١٩٩٢، بدأنا التفاوض من جديد. وأود أن أذكر الجميع بأنه في عام ١٩٦٥، حينما ولد جيلي من الدبلوماسيين، كان قد أحرز قدر ضئيل جدا من التقدم نحو الإصلاح. وفي عام ١٩٩٢، وصل جيل جديد من الدبلوماسيين – ويجلس الكثير منهم هنا – إلى الساحة العالمية. وفي عام ٢٠٠٠، لم يكن جيل الشباب، نتكلم عن جيل الألفية – متأكدا من أننا كنا على استعداد وقادرين على إرساء نظام للعلاقات الدولية يعكس واقع العالم الحالي.

حيث توجد الإرادة، توجد دائما طريقة. وليس علينا أن ننظر بعيدا لإيجاد مثال على ذلك. ففي الآونة الأخيرة فحسب، تمكنا من إحراز تقدم كبير في عملية اختيار رئيس هذه المنظمة. قبل ثلاث سنوات، لم يكن أحد متفائلا أو يتوقع التوصل إلى تلك النتيجة. لكن الأمر استغرق وقتا وتطلب مهارات تفاوضية، وتطلب إرادة واستعداد جميع الدول

الأعضاء – البلدان الكبيرة والصغيرة، والشمالية والجنوبية – للاتفاق على المبدأ. وفي الآونة الأخيرة نجحنا في انتخاب الأمين العام الجديد الذي يتمتع بثقة الدول الأعضاء الكاملة. لقد قامت الانتخابات على أساس منافسة حقيقية بمزيد من الشفافية والمشاركة الكاملة لجميع الدول الأعضاء. وعلينا أن نستمر في مساعينا.

ونرحب بتكثيف جهود الإصلاح خلال دورتي الجمعية العامة السابقتين. وفي هذا الصدد، أود أن أشكر رئيسي المفاوضات الحكومية الدولية، السفيرة سيلفي لوكاس، الممثلة الدائمة للكسمبرغ، والسفير كورتيناي راتراي، الممثل الدائم لجامايكا. فقد قدما للعملية أفضل جهودهما. وبالطبع هناك نهج ووجهات نظر مختلفة بالنسبة لما قدماه، لكنهما حاولا. إن لم نحاول، لا ينبغي لنا أن نكون هنا.

وموقف بلدي موثق توثيقاً جيدا. وأود أن ألخص بإيجاز عناصره الرئيسية. نود أن يكون مجلس الأمن أكثر تمثيلا وشفافية، وأن يتسم أيضا بالفعالية والكفاءة. وذلك في حد ذاته مهمة شاقة وتحد ضخم. وهناك نماذج مختلفة بشأن كيفية التصدي لهذا التحدي، بدءا بتلك المقدمة من الأمناء العامين السابقين، ومن المفاوضين السابقين، ومن العديد من البلدان والمجموعات التي أخذت بالفعل الكلمة. ونعتقد أن نواة التسوية في المستقبل ترد في تلك الأفكار. وما يتعين علينا أن نفعله هو محاولة وضع جميع تلك الآراء معا والنظر إليها من منظور مصالح البشرية والأمم المتحدة.

يؤيد بلدي زيادة عدد الأعضاء في فئتي العضوية، الدائمة وغير الدائمة، ونحرص أيضا على مناقشة إمكانية طرح نوع ثالث من العضوية، شريطة أن يستوفي الهدفين، وهما التمثيل والكفاءة. إن عضوية مجلس الأمن، وبخاصة الأعضاء الدائمين، ليست امتيازا، بل والأهم أيضا إنها مسؤولية. وغالبية الدول الأعضاء في منظمتنا بالفعل أعضاء في مجلس الأمن. وقد اعتبرنا عضويتنا مسؤولية. لم يكن هدفنا أن نصبح دولة عضوا في مجلس الأمن، إنما كان هدفنا أن نسهم في حل أخطر القضايا الراهنة.

وندعم زيادة عدد أعضاء المجلس وندعو إلى تمثيل أفضل فيه من جانب مجموعة الدول الأفريقية وإلى استحداث مقعد غير دائم إضافي لمجموعة دول أوروبا الشرقية. ومع أخذ جميع الإيجابيات والسلبيات في الاعتبار، ينبغي أن نكون أكثر انتباهاً لأصوات الدول الأعضاء الصغيرة والمتوسطة الحجم، لأنها تكون في بعض الأحيان في وضع غير مؤات في التنافس للحصول على مقعد في المنافسة الشاملة. ولذا يتعين علينا إيجاد الآليات المناسبة. إن غالبية الدول الأعضاء الجديدة منذ عام ١٩٩٠ هي الدول الأعضاء الصغيرة. وقد يتساءل المرء، ما هي إسهاماتها؟ الإجابة بسيطة. لدينا ممثلين عن كل دولة عضو في المناصب العليا في منظومة الأمم المتحدة، ونقدرهم كثيرا ونقدر إسهاماتهم في عمل المنظومة.

إن حق النقض الممنوح للأعضاء الدائمين في المجلس حق مكرس في ميثاق الأمم المتحدة. ومع ذلك، فإن سلوفاكيا تؤيد المبادرات الرئيسية الرامية إلى تعزيز ثقافة عدم التسامح مطلقا في الأمم المتحدة في حالات الفظائع الجماعية، وينبغي مواصلة هذا الجهد. وعلاوة على ذلك، نرحب بالتحرك الإيجابي نحو تحسين علاقات المجلس مع هيئات الأمم المتحدة الأخرى، مثل الجمعية العامة والأمانة العامة ولجنة بناء السلام والمنظمات الإقليمية. كما ينبغي مواصلة تلك الجهود.

والنقطة الأخيرة من موقفنا هو أن خلال العامين أو الأعوام الثلاثة الماضية، أظهر العديد من الأعضاء غير الدائمين في المجلس أن هناك مجالا لتحسين أساليب عمل المجلس، في جملة أمور، بجعلها أكثر شفافية وأكثر زخرا بالمعلومات وإيجاد سبل لإطلاع الدول غير الأعضاء على إجراءات المجلس.

ويتطلع وفد بلدي إلى الانخراط في مفاوضات صريحة وشفافة وشاملة وموجهة نحو تحقيق النتائج بهدف النهوض بالعملية من خلال الجمعية العامة في دورتها الحالية. ونحن على استعداد للمضي قدما بتلك العملية. وكما يقول الفيلسوف الصيني، ”الرحلة الطويلة تبدأ بخطوات صغيرة“، وعلينا أن نتحلى بالشجاعة لنخطوها".

السيد فيترينكو (أوكرانيا) (تكلم بالإنكليزية): أشكر الرئيس على عقد مناقشة اليوم.

تعتقد أوكرانيا أن الجهود الرامية إلى جعل مجلس الأمن أكثر تمثيلا وتوازنا وجعل أعماله أكثر فعالية وشفافية، وخاصة فيما يتعلق بعملية صنع القرار، الحاسمة الأهمية في تكيف الأمم المتحدة مع الحقائق العالمية للقرن الحادي والعشرين. وتعتبر أوكرانيا أن لاتجاهي الإصلاح – أي زيادة عدد أعضاء مجلس الأمن وتحسين أساليب عمله – أولوية كبيرة. وإحراز التقدم في تلك المجالات سيحقق مصالح أوكرانيا.

إن أوكرانيا، بصفتها عضوا منتخبا في المجلس، تشارك بنشاط في مداولات أعضائه التي تهدف إلى جعل هذا الجهاز أكثر فعالية وشفافية. فعلى سبيل المثال، يستطيع المرء أن يرى التطورات الإيجابية للغاية أثناء عملية اختيار الأمين العام هذا العام.

ومع ذلك، تحتاج تلك العملية إلى مزيد من التحسين لكي تصبح شفافة وشاملة للجميع حقا. وعلاوة على ذلك، وبمبادرة من الأعضاء المنتخبين في المجلس، اعتُمدت في تموز/يوليه مذكرة هامة من رئيس مجلس الأمن (S/2016/619)، بغية تيسير انضمام الأعضاء المنتخبين حديثا إلى المجلس واختيار الأعضاء بطريقة أكثر شفافية وشمولا لرئاسة الهيئات الفرعية التابعة للمجلس. وعلى الرغم من أن تنفيذ تلك المذكرة كان متفاوتا حتى الآن، فإننا على يقين من أنه سيكون لأحكامها آثار إيجابية بعيدة المدى على أعمال المجلس. ونحن سنتعاون خلال فترة عضويتنا في المجلس مع جميع أعضائه من أجل زيادة تبسيط عمله، بما في ذلك عن طريق تحديث المذكرة المعروفة جيدا للرئيس الواردة في الوثيقة S/2010/507.

وفي حين أن أوكرانيا على استعداد لمناقشة كافة النهج الجديدة لإصلاح مجلس الأمن، فإننا نرحب بصفة خاصة بالمبادرات الرامية إلى تبسيط عملية التفاوض وجعلها أكثر واقعية وتركيزاً على تحقيق النتائج. ونحن ممتنون في ذلك الصدد، للسفيرة سيلفي لوكاس على إعدادها الوثيقة الختامية لمداولاتنا في المفاوضات الحكومية الدولية خلال الدورة السابقة للجمعية العامة، والتي تبين عددا من نقاط التقارب في مواقف الدول الأعضاء. ونأمل أن يتم الحفاظ على عنصر الشفافية الذي أضفته على المناقشة.

ويرحب وفد بلدي بتعيين سفيري تونس ورومانيا رئيسين مشاركين جديدين للمفاوضات الحكومية الدولية. ويمكنهما بالتأكيد التعويل على الدعم الكامل لوفد بلدي. ونحن على استعداد للمشاركة بنشاط في المفاوضات خلال الدورة الحالية للجمعية العامة. وتؤيد أوكرانيا جميع الخطوات التي طال انتظارها – سواء كانت إجرائية أو موضوعية – والتي يمكن أن تؤدي إلى إحراز تقدم في هذا المجال. ونحن مقتنعون بأن المقترحات والمواقف، الواردة في الوثيقة الإطارية التي عممت في ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٥، لا تزال تشكل أساسا متينا لمواصلة المفاوضات. أما بالنسبة لمجموعة دول أوروبا الشرقية، فأود أن أشدد على ضرورة أن تكفل أي زيادة في فئة العضوية غير الدائمة في مجلس الأمن تعزيز تمثيل دول أوروبا الشرقية.

كما أن موقف بلدي ما زال ثابتا بشأن عنصر آخر معقد لغاية ولكنه بالغ الأهمية بالنسبة لإصلاح مجلس الأمن، وهو مسألة حق النقض. إن انتهاكات الاتحاد الروسي الجسيمة لميثاق الأمم المتحدة والمبادئ الأساسية للقانون الدولي، والتي تهدد الأمن الأوروبي إن لم يكن الأمن العالمي، فضلا عن عدم قدرة

مجلس الأمن على التصدي بسرعة لتلك الأفعال، تبين الحاجة إلى الاستغناء تدريجيا عن استخدام حق النقض. وفي غضون ذلك، ينبغي لجميع الأعضاء الدائمين في المجلس التعهد طوعا وعلى نحو جماعي بعدم استخدام هذه الأداة في حالات ارتكاب الفظائع الجماعية والإبادة الجماعية والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية وجرائم الحرب وأعمال العدوان. وفي هذا الصدد، انضمت أوكرانيا إلى مبادرة فريق المساءلة والاتساق والشفافية ذات الصلة، وكذلك إلى المبادرة المقدمة من فرنسا والمكسيك، وتهيب بجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أن تحذو حذوها. وفي هذا الصدد، فإنني أتفق تماما مع ما ذكره للتو الممثل الدائم لسلوفاكيا.

ويؤكد بلدي على أننا نعتقد، ولجميع الأسباب المذكورة آنفا، أن الحاجة إلى إصلاح مجلس الأمن قد أصبحت أكبر من أي وقت مضى.

السيد غارسيا موريتان (الأرجنتين) (تكلم بالإسبانية): أعرب عن امتناني إزاء عقد هذه الجلسة، وأغتنم هذه الفرصة للتنويه بالعمل الاستثنائي للسفيرة سيلفي لوكاس، رئيسة المفاوضات الحكومية الدولية في الدورة السابقة. كما أود أن أهنئ السفير الروماني جينغا والسفير التونسي الخياري على تعيينهما رئيسين مشاركين للمفاوضات الحكومية الدولية في الدورة الحالية. ويمكنني أن أؤكد لهما دعمنا الكامل للعمل بشكل بناء بشأن المسألة قيد النظر.

وفي حين تؤيد الأرجنتين البيان الذي أدلى به ممثل إيطاليا بالنيابة عن مجموعة الاتحاد من أجل توافق الآراء (انظر A/71/PV.42)، أود أن أشدد على بضعة عناصر.

مرة أخرى، إننا نشرع في القيام بعملنا ونحن مدركون لضرورة أن نتحلى بالمرونة وأن نحافظ على روح توافق الآراء والالتزام القوي بتعددية الأطراف، نظرا لأن هذا هو السبيل الوحيد لضمان تحقيق نتائج ناجحة. وتثق الأرجنتين بأن جميع الوفود ستتصرف وفقا لذلك، لأن اتباع نهج متعدد الأطراف يستند إلى إجراءات محددة وقدرات القيادة التي يمكن أن ترى مصالح جميع الدول، هو وحده الذي سيتيح لنا تحقيق مجلس أمن أكثر ديمقراطية وكفاءة وجعله شاملا للجميع حقا، وبوسعه أن يضطلع بالمسؤوليات التي أناطها به في ميثاق الأمم المتحدة.

ومن الواضح أن الأمم المتحدة، بوصفها مؤسسة ديمقراطية، تواجه باستمرار الحاجة إلى تعزيز شرعية وتمثيلية الأجهزة التابعة لها. وهذه مهمة تقع على عاتق الدول الأعضاء ولذلك لا يمكن، بل لا ينبغي، تفويضها. ومن ثم، فإنه لن يتسنى إلا في إطار مفاوضات حكومية دولية تجريها الدول الأعضاء بحسن نية وبروح من الاحترام المتبادل والانفتاح والشمول والشفافية، على النحو الذي حددته الجمعية العامة في قراريها ٢٦/٤٨ و ٣٠/٥٣ ومقررها ٥٥٧/٦٢، إيجاد حل يمكن أن يحظى بأوسع قبول سياسي ممكن.

واستنادا إلى الخبرة المكتسبة خلال عملية التفاوض التي طال أمدها، تواصل الأرجنتين بذل كل جهد للتوصل إلى حلول مبتكرة ومتسقة من شأنها أن تكفل تشكيل مجلس أكثر ديمقراطية، وأن تحسن تناوب الأعضاء غير الدائمين وإعادة صياغة أساليب العمل، حتى يتسنى للمجلس أن يصبح حقا أكثر شفافية وتفاعلا وشمولا للجميع. وينص الميثاق على أنه رغبة في أن يكون العمل الذي تقوم به الأمم المتحدة سريعاً وفعالاً، يعهد أعضاؤها إلى مجلس الأمن بالمسؤولية الرئيسية عن حفظ السلم والأمن الدوليين، ويوافقون على أن هذا المجلس يعمل نائباً عنهم في قيامه بواجباته بموجب تلك المسؤولية.

لقد اضطلع المنتصرون في الحرب العالمية الثانية بهذه المسؤولية على أساس دائم. غير أن أي دولة تدرك أن السلام أمر حيوي لتنميتها ترغب أيضا في تحمل تلك المسؤولية بنشاط. ولهذا السبب، لا تؤيد الأرجنتين سوى زيادة عدد الأعضاء غير الدائمين في المجلس لأن الديمومة تتعارض بصورة جوهرية مع فكرة التمثيل في أي سياق ديمقراطي، حيث تضفي إرادة

الممثلين المُعبر عنها دوريا الشرعيةَ على ذلك التمثيل. ومن المعروف جيدا أن الانتخابات عنصر أساسي في كل نظام تمثيلي وديمقراطي وشرعي ويحترم نفسه.

ولا يزال تحسين أساليب عمل مجلس الأمن يشكل مسألة في غاية الأهمية، وقد أشرنا إلى هذا الرأي في كل مناسبة. فعلى سبيل المثال، عندما ترأسنا الفريق العامل المعني بالتوثيق والمسائل الإجرائية الأخرى، اقترحنا أن يعمل المجلس بانفتاح وشفافية وأن يطلع المنظمة بأسرها بانتظام على أنشطته.

وفي الختام، تؤكد الأرجنتين مجددا استعدادها للتحلي بعقلية منفتحة والنظر في أي مقترح يتماشى مع مبادئ الجمعية المتفق عليها والتي من شأنها أن تساعد على تنسيق المواقف من أجل تحقيق الإصلاح الديمقراطي اللازم لمجلس الأمن.

السيد رويث بلانكو (كولومبيا) (تكلم بالإسبانية): أود أن أبدأ بتهنئة الزميلين المؤهلين جدا، السفير الروماني ايون جينغا والسفير التونسي محمد خالد الخياري، على تعيينهما رئيسين مشاركين للمفاوضات الحكومية الدولية بشأن إصلاح مجلس الأمن، وعلى قرارهما بقبول مهمة في غاية الأهمية وتتطلب شجاعة بالتأكيد. كما أود أن أشكر السفيرة سيلفي لوكاس على توجيهاتها البناءة لمناقشات الدورة السابقة، وعلى التقدم المحرز فيها.

من الواضح أنه يمكننا المضي قدما في المناقشة بشأن إصلاح مجلس الأمن، لا سيما بعد ما تحقق في سياق عملية تنشيط الجمعية العامة، والذي يتمثل في اختيار وتعيين الأمين العام الجديد من خلال عملية أكثر شمولا وشفافية، كانت تبدو مستحيلة قبل سنتين.

هذا هو الوقت المناسب، كما ذكر السفير سيباستيانو كاردي باسم مجموعة الاتحاد من أجل توافق الآراء (انظر A/71/PV.42)، لإبداء المرونة وروح التوافق لإعطاء الزخم المطلوب للإصلاح.

وهناك ثلاثة عناصر هامة ينبغي أن نأخذ بها في الاعتبار. أولا، نحن نتفق جميعا على أن من الضروري زيادة عدد المقاعد غير الدائمة في المجلس. وعليه، أود أن أؤكد أنه قد تبيّن في عمليات المفاوضات الأخيرة التي كانت معقدة بنفس القدر، مثل إصلاح المجلس الاقتصادي والاجتماعي وتنشيط الجمعية العامة – أن مشاركة جميع الأعضاء، مع إيلاء اهتمام خاص لعناصر الشمول والتمثيل والمساءلة والشفافية والفعالية تساعد جميعا على إيجاد وصفة لتحقيق النجاح يمكن تطبيقها على هذا السيناريو.

ثانيا، نرى أن الوقت مناسب لإعادة تأكيد ضرورة التزم جميع المشاركين في المفاوضات الحكومية الدولية باحترام القواعد التي ينبغي أن تسترشد بها العملية وفقا للمقرر ٥٥٧/٦٢.

ثالثا، يجب أن تنشأ المقترحات التي نوقشت خلال هذه العملية التي تضطلع بها الدول الأعضاء في منظمتنا من بين الأعضاء أنفسهم. ويجب علينا تفادي الطرق المختصرة إن أردنا إحراز تقدم فعّال نحو إصلاح ملموس. وتُلقي المواضيع التي تمت مناقشتها وتحليلها وما أعقب ذلك من قرارات اتخذها مجلس الأمن بالمسؤولية على الدول الأعضاء بألا تؤخر الإجراءات اللازمة ولا تنفيذ التغييرات العاجلة اللازمة لصون السلم والأمن الدوليين.

وأود، بغية إحراز تقدم ملموس في مناقشاتنا، أن أضم صوتي إلى أولئك، ومن بينهم مجموعة الاتحاد من أجل توافق الآراء، الذين يعتقدون أن عملية المفاوضات يمكن أن تستفيد من الدروس المستخلصة أثناء المشاورات التي ركزت على الجوانب التي تتماثل بشأنها المواقف، مثل زيادة عدد المقاعد في فئة العضوية غير الدائمة، أو إنشاء فئة جديدة من العضوية طويلة الأجل، أو إمكانية إعادة الانتخاب. ويتمثل جوهر هذا في التوصل إلى مجلس أمن تمثيلي وديمقراطي. ويمكن للرئيس أن يعول دائما على التزام كولومبيا بهذا الهدف.

السيد بونسر (كندا) (تكلم بالفرنسية): تؤيد كندا البيان الذي أدلى به ممثل إيطاليا باسم مجموعة الاتحاد من أجل توافق الآراء (انظر A/71/PV.42). ومع ذلك، نود الإدلاء ببعض النقاطفي هذا الشأن بصفتنا الوطنية.

تؤيد كندا تماما إصلاح مجلس الأمن وتوافق الآراء على أنه أمر قد طال انتظاره. ونحن على استعداد للعمل مع جميع الدول الأعضاء للتوصل إلى توافق في الآراء من شأنه أن يجعل المجلس هيئة أكثر ديمقراطية وتمثيلا وفعالية وشفافية وخضوعا للمساءلة. تحقيقا لتلك الغاية، نود الإدلاء بثلاث نقاط.

(تكلم بالإنكليزية)

أولا، إن لدى كندا اعتقادا راسخا بأن فعالية المجلس ينبغي أن تكون الهدف الرئيسي لعملية الإصلاح. ويتعين علينا في ذلك الصدد، معالجة مسألة حق النقض بالنزاهة اللازمة فضلا عن كيفية تطبيقه. وقد شهدنا جميعا الاستخدامات الأخيرة لحق النقض بطريقة تضر بسمعة مجلس الأمن وتنتقص من فعاليته. ومن الواضح أن هناك تأييدا على نطاق واسع لأن يؤدي مجلس الأمن دوره على النحو المتوخى في ميثاق الأمم المتحدة، ولعدم إساءة استخدامه لسلطة حق النقض. وفي ذلك الصدد، تؤيد كندا مدونة قواعد السلوك التي وضعها فريق المساءلة والاتساق والشفافية، والإعلان السياسي الفرنسي – المكسيكي بشأن تقييد حق النقض. ويتيح كلاهما فرصا هامة لإصلاح وتعزيز مجلس الأمن كي يكون قادرا على التصدي للأزمات العالمية، ولا سيما في حالات الانتهاكات الجماعية الواضحة لحقوق الإنسان وشن الهجمات المتعمدة على المدنيين وجرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية، علاوة على جرائم الإبادة الجماعية.

ثانيا، تعتقد كندا بقوة –فيما يتعلق بمسألة التمثيل – بأهمية زيادة عدد المقاعد غير الدائمة في مجلس الأمن. وإذ نفعل ذلك، ينبغي أن نأخذ في الاعتبار نقص تمثيل أفريقيا والدول الجزرية الصغيرة النامية تاريخيا. وستكفل زيادة عدد المقاعد غير الدائمة تمثيلا أوسع لمناطق العالم، فضلا عن تعزيز مشروعية المجلس.

ثالثا، وفيما يتعلق بمسائل الديمقراطية والشفافية والمساءلة، فإن لدى كندا اعتقادا راسخا بأن إجراء الانتخابات العادية هي الآلية الأساسية لضمان مساءلة المجلس أمام الجمعية العامة. وترى كندا أيضا أن هناك سبلا لجعل المجلس أكثر تمثيلا دون منح حقوق خاصة لقلة من الدول الأعضاء.

(تكلم بالفرنسية)

وبعد سنوات عديدة من الحوار، فإن هناك فرصة للتوصل إلى توافق في الآراء بشأن إصلاح مجلس الأمن. وستظل كندا شريكا بنّاء في النهوض بذلك الهدف.

السيد المجربي (ليبيا): يسرني في البداية، أن أثني على الجهود الطيبة التي بذلتها السيدة سيلفي، ممثلة لكسمبرغ خلال توليها رئاسة المفاوضات الحكومية الدولية بشأن إصلاح مجلس الأمن خلال الدورة السابقة. كما نرحب بقرار رئيس الجمعية العامة بتعيين كل من ممثل رومانيا الدائم، وممثل تونس الدائم رئيسين للمفاوضات الحكومية الدولية خلال الدورة الحادية والسبعين. ونأمل أن يتم تحقيق تقدم ملموس خلال ولايتهما، بما يضمن الوصول إلى توافق في الآراء يحفظ مصالح جميع الدول الأعضاء. كما أعبّر عن تأييد وفد بلادي للبيانين اللذين أدلى بهما ممثل سيراليون باسم مجموعة الدول الأفريقية، وممثل الكويت باسم مجموعة الدول العربية (انظر A/71/PV.42).

لقد أوضحت المناقشات التي جرت خلال الجولة السابقة حول العناصر التفاوضية الرئيسية بشأن إصلاح مجلس الأمن، ترابط جميع العناصر، وهو ما يؤكد ضرورة تناولها كحزمة واحدة وعدم جدوى البحث عن الحلول الجزئية، وأهمية التوصل لحل شامل لإصلاح مجلس الأمن يتناول كافة المواضيع

التفاوضية. كما نؤكد على أن المفاوضات الحكومية الدولية هي المحفل الوحيد للتوصل إلى اتفاق حول توسيع وإصلاح مجلس الأمن وفقا لمقرر الجمعية العامة ٥٥٧/٦٢ الذي وضع أسس المفاوضات وملكية الدول الأعضاء لها.

إن مسألة إصلاح مجلس الأمن لا تنحصر فقط في زيادة عدد المقاعد في الفئتين الدائمة وغير الدائمة، بل تشمل أيضا أساليب عمل المجلس وعلاقته بغيره من الأجهزة الأخرى التابعة للأمم المتحدة. وفي هذا الإطار نؤكد على ضرورة إجراء إصلاحات على أساليب عمل المجلس ذاتها، بما يضمن إضفاء الشفافية والانفتاح في أعماله وأنشطته وإجراءاته، وأن تكون جلساته علنية، مع الحد من المشاورات السرية المغلقة قدر الإمكان، والعمل على تقييد استخدام حق النقض في حالات جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية والاحتلال الأجنبي كمرحلة أولى إلى أن يتم إلغاؤه بصورة كاملة. كما ندعو إلى تعزيز مشاركة الدول غير الأعضاء في أعمال مجلس الأمن، خاصة الدول المعنية مباشرة بالقضايا المطروحة في المجلس. ونؤكد على أهمية وضع قواعد إجراءات ثابتة ودائمة لتحل محل النظام الداخلي المؤقت المعمول به منذ تأسيس مجلس الأمن.

وفيما يتعلق بعلاقة مجلس الأمن بغيره من الأجهزة الرئيسية الأخرى بالأمم المتحدة، يتطلب الأمر العمل بجدية على مراجعة هذه العلاقة، بما يكفل عدم تعدي المجلس على اختصاصات الأجهزة الأخرى، وخاصة الجمعية العامة، فضلا عن ضرورة تعزيز التشاور بين مجلس الأمن وباقي الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة، وأن تحترم الولاية الممنوحة لكل جهاز بموجب ميثاق الأمم المتحدة.

وفي هذا الصدد، نؤكد على ضرورة عقد جلسات تشاورية مستمرة بين الأجهزة الرئيسية، وزيادة عدد المناقشات والإحاطات الإعلامية المفتوحة لمجلس الأمن، وأن يعمل المجلس على تقديم تقارير دورية إلى الجمعية العامة حول أهم القضايا التي تشكّل تهديدا للأمن والسلم الدوليين، وأن تكون هذه التقارير شاملة شفافة ومحايدة ومدعّمة بالوقائع والإثباتات والتحليلات باعتبار أن الجمعية العامة هي الجهاز الأكبر والأكثر تمثيلا.

يؤكد وفد بلادي مجددا على ضرورة تصحيح الظلم التاريخي الذي لحق بالقارة الأفريقية، والمتمثل في عدم تمثيلها في فئة العضوية الدائمة بمجلس الأمن. كما نشدد على ضرورة الاعتراف بهذا الحق باعتباره حقا غير قابل للتفاوض، خاصة وأن أكثر من ثلثي القضايا المطروحة على مجلس الأمن هي قضايا تتعلق بالقارة الأفريقية، وذلك من خلال منحها مقعدين دائمين بمجلس الأمن، بكامل المزايا التي يتمتع بها الأعضاء الدائمون الحاليون، بما في ذلك حق النقض. وينبغي أيضا منح القارة مقعدين إضافيين بفئة المقاعد غير الدائمة، وذلك وفقا للموقف الأفريقي الموحد الوارد في توافق إزوليني وإعلان سرت.

كما نؤكد على أن أي توسيع في عضوية مجلس الأمن يجب أن يشمل منح الدول العربية مقعدا في فئة العضوية الدائمة وفقا لما ورد في قرار القمة العربية التي عقدت في سرت عام ٢٠١٠.

وختاما، نود أن نشير إلى أن المناقشات التي جرت خلال الجولة الأخيرة من المفاوضات الحكومية الدولية، أبرزت وجود توافق بين الدول الأعضاء حول ضرورة تكثيف الجهود من أجل تعزيز وتفعيل دور مجلس الأمن ليصبح أكثر قدرة وفعالية في مواجهة ما يشهده المجتمع الدولي من تحديات متسارعة، وهو ما يجعلنا أكثر تصميما وإصرارا على التغلب عليها من خلال تكوين مجلس أمن موسع يعمل في مناخ تسوده الشفافية والحيادية.

ونؤكد لكم مجددا استعداد ليبيا التام للمشاركة بإيجابية في كافة الجهود الهادفة للوصول إلى توافق عام يضمن تحقيق

الهدف المنشود من عملية الإصلاح، وهو الوصول إلى منظمة دولية تتسم بالديمقراطية والشفافية.

السيد ندونغ إيلا (غابون) (تكلم بالفرنسية): تؤيد غابون البيان الذي أدلى به ممثل سيراليون باسم مجموعة الدول الأفريقية (انظر A/71/PV.42) ويود وفد بلدي أن يضيف بعض الملاحظات بصفته الوطنية.

تتوجه غابون بالكشر إلى الرئيس على عقد جلسة اليوم بشأن مسألة التمثيل العادل وزيادة عضوية مجلس الأمن. وقد أصبح إصلاح مجلس الأمن أولوية الآن أكثر من ذي قبل. وستكون نتائج عملية المفاوضات بشأن هذا الإصلاح أمرا حاسما إن أردنا تحديث الحوكمة العالمية وجعلها أكثر ديمقراطية. وأود أن أهنئ الرئيسين المشاركين الجديدين للمفاوضات الحكومية الدولية، السفير محمد خالد خياري، الممثل الدائم لتونس، والسفير أيون جينغا، الممثل الدائم لرومانيا. وأثني أيضا على العمل الذي أنجزته السفيرة سيلفي لوكاس، الممثلة الدائمة السابقة للكسمبرغ، التي اضطلعت بمهام الرئاسة بطريقة ممتازة طوال الدورة السابقة.

وما تزال مسألة إصلاح مجلس الأمن مصدر خلاف كبير بعد عدة سنوات من المناقشة. غير أن تلك المفاوضات التي يبدو ألا نهاية لها مكّنتنا من الاتفاق على نقطتين أساسيتين. الأولى هي أنه يتعين تحسين الحوكمة العالمية إن أردنا التصدي بفعالية للأشكال الجديدة والمعقدة للغاية للتهديدات التي يواجهها العالم اليوم. والثانية هي أنه يجب على الحوكمة العالمية أن تراعي التوازن العالمي الحالي لكي تكون أكثر مصداقية. وقد أصبح إصلاح منظمتنا بصفة عامة، ومجلس الأمن بصفة خاصة، أكثر من مجرد ضرورة. ويجب على المجلس أن يفي بمتطلبات هذا اليوم.

يرحب وفد بلدي بالتقدم المحرز، ولا سيما في تقارب الآراء بشأن مسألة العلاقة بين مجلس الأمن والجمعية العامة من جهة، وحجم المجلس وأساليب عمله من جهة أخرى. وهناك عنصران للتقارب في نقاط التفاوض الرئيسية الخمس. وما زلنا مقتنعين بأن بوسع الدينامية الإيجابية أيضا أن تمكّننا من التوصل إلى توافق في الآراء على النقاط الأخرى قيد النظر: التمثيل الإقليمي، وفئات العضوية، وحق النقض.

وكما قال فخامة السيد علي بونغو أونديمبا، رئيس الدولة ورئيس جمهورية غابون، هنا: يجب إصلاح مجلس الأمن بما يمنح الأسبقية للتعددية على سلطة الدول. ولتعزيز قيم من قبيل الديمقراطية، لا يمكن مواصلة تنظيم العالم الذي نعيش فيه اليوم على أساس مفهوم توزان القوى. إن نظاما دوليا على أساس القوى، سواء كانت متوازنة او متضافرة، يشوبه عيب كونه ينحاز إلى تسلسل هرمي يؤدي إلى تهميش الدول الصغيرة ويعزز عدم المعاملة بالمثل. وعلى العكس من ذلك، فإن التعددية – والأمم المتحدة هي الضامن لها – تنحاز إلى الأمن الجماعي وليس توازن القوى، تنحاز إلى المشول لا الانتقاء. ويجب الاستماع إلى رأي أفريقيا، كما يجب الأخذ بمواقفها في الاعتبار. ويشكر وفد بلدي جميع أولئك الذين ساندوا هذا الهدف الأفريقي بطريقة ما. وتمثّل القارة الأفريقية أكبر المجموعات الجغرافية في الجمعية العامة، في حين تشكّل المسائل الأفريقية وحدها ما يزيد على نسبة ٦٠ في المائة من الحالات التي نظر فيها مجلس الأمن. وإذ نمضي قدما، يجب أن يكون لأفريقيا مكان بين الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن مع جميع الامتيازات الممنوحة لهذا المركز، بما فيها حق النقض، إن استمر العمل به.

ويسعى توافق آراء إزولويني إلى تحقيق هدف واحد هو رفع الظلم الذي عانت منه أفريقيا لسنوات طويلة جدا. ومن المؤسف أن الموقف الأفريقي المشترك لم يحظ حتى الآن بالتضامن الدينامي الذي، أعتقد، أنه كان من شأنه أن ييسر ويعجل بعملية إصلاح مجلس الأمن.

وستواصل غابون، شأنها شأن البلدان الأفريقية الأخرى، تعزيز عزم أفريقيا على المشاركة الكاملة في الحوكمة العالمية وأن يُعترف بها استنادا إلى ما لها من قوة وقدرات، لا على أساس نقاط ضعفها بعد الآن. وآمل بقوة أن تمكّننا الجولات المقبلة من المفاوضات من بناء الجسور بين مختلف وجهات النظر حتى يتسنى لنا النجاح في اختتام عملية الإصلاح الطويلة لما فيه مصلحة منظمتنا.

السيد سوخي (منغوليا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى رئيس الجمعية العامة على قيادته وتوجيه مناقشة بنود جدول الأعمال الهامة المعروضة علينا، بما في ذلك إصلاح مجلس الأمن.

يؤيد وفد بلدي البيان الذي أدلى به في وقت سابق السفير مينيسا رمبالي، ممثل سانت لوسيا باسم مجموعة مقدمي مشروع القرار L.69 (انظر A/71/PV.42).

وأود أيضا أن أهنئ السفير أيون جينغا ممثل رومانيا، والسفير محمد خالد الخياري ممثل تونس، على تعيينهما الرئيسين المشاركين الجديدين للمفاوضات الحكومية الدولية. وأؤكد للجمعية تعاون ودعم وفد بلدي الكامل في تلك العملية.

ويتشاطر وفد بلدي الرأي القائل بأنه ينبغي إعطاء دفعة جديدة اليوم إلى النظر في مسألة التمثيل العادل وزيادة عضوية مجلس الأمن والمسائل ذات الصلة. ويتعين علينا تكثيف جهودنا لإحراز تقدم ملموس في هذه المسألة.

وتكرر منغوليا تأييدها للقرار القاضي بمواصلة عملية المفاوضات الحكومية الدولية بشأن إصلاح مجلس الأمن خلال الدورة الحادية والسبعين للجمعية العامة.

وأود أن أؤكد مجددا على موقفنا المبدئي من إصلاح مجلس الأمن. إن منغوليا ما فتئت تؤيد على الدوام توسيعا عادلا ومنصفا للعضوية في كلتا الفئتين الدائمة وغير الدائمة، وكذلك تحسين أساليب عمل المجلس. وموقفنا المؤيد لتوسيع كلتا الفئتين الراهنتين يسترشد بميثاق الأمم المتحدة، وهو مبني عليه وعلى الحقائق الجغرافية – السياسية المعاصرة، ومبدأي العدالة والمساواة، بهدف كفالة تمثيل البلدان النامية تمثيلا أكبر ومعززا، ولا سيما المجموعات الإقليمية غير الممثلة وتلك الممثلة تمثيلا ناقصا. وتدرك منغوليا أهمية المفاوضات المستندة إلى نص من أجل المضي قدما بالمفاوضات الحكومية الدولية. وقد حان الوقت أخيرا لإحراز التقدم والمضي قدما في برنامج الإصلاح خلال المفاوضات المقبلة.

وأود أن أكرر إيمان وفد بلدي الراسخ بأننا سوف نتمكن من إحراز تقدم ملموس نحو الإصلاح المبكر لمجلس الأمن بوجود إرادة حقيقية من جانب الدول الأعضاء.

السيدة أرغويللو غونزاليس (نيكاراغوا) (تكلمت بالإسبانية): نشكر الرئيس على عقد هذه الجلسة الهامة حول مسألتي التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه. وإننا نهنئ السفيرين يون جينغا، ممثل رومانيا، ومحمد خالد الخياري، ممثل تونس، على تعيينهما رئيسين مشاركين للمفاوضات الحكومية الدولية بشأن هذا الموضوع. ونحن على يقين من أن فريق التفاوض سوف يحافظ على ديناميته واندفاعه تحت رعايتهما.

وتؤيد نيكاراغوا البيان الذي أدلت به الممثلة الدائمة لسانت لوسيا، السفيرة مينيسا رامباللي، بالنيابة عن مجموعة L.69 (انظر A/71/PV.42).

ويحدونا الأمل في أن تتناول هذه المناقشة عمق المسألة الأساسية، أي نواة النقاش الحقيقية، ألا وهي تحقيق إصلاح مجلس الأمن على نطاق واسع. وتوجد حاليا ١٩٣ دولة عضوا، ويجب على المنظمة التي نحن أعضاء فيها، وخاصة مجلس الأمن، أن تتطور في عالم مختلف جدا الآن. ويقتضي مجلس

الأمن بصورة عاجلة إصلاحا شاملا بغية التصرف وفقا لحقائق القرن الحادي والعشرين، ويجب توسيع فئتي العضوية – الدائمة وغير الدائمة.

وبعد عدة سنوات من المشاركة في تلك المفاوضات، لدينا نص تم الاتفاق عليه بتوافق الآراء، وينبغي لنا أن نمضي قدما بناء عليه فورا. ونحن جاهزون ومستعدون للتفاوض، وقد حان الوقت لتحقيق نتائج ملموسة. علاوة على ذلك، نرحب بإنشاء مجموعة الأصدقاء بشأن إصلاح مجلس الأمن، ونيكاراغوا عضو فيها، حيث تتمثل مبادؤها التوجيهية في التعجيل باعتماد الإصلاحات، وإجراء مفاوضات تستند إلى نص، وتوسيع كلتا فئتي العضوية في المجلس.

وتلتزم نيكاراغوا بجميع المبادرات التي تمكّننا من إعادة إنشاء الأمم المتحدة، وإعادة تكوينها، وإعادة تأسيسها، وتلبية المطالب المتزايدة لإيجاد منظمة ديمقراطية تخدم المصالح العليا للعالم، بغية تحقيق الأمن السيادي، والعدالة، والسلام. وسوف تواصل نيكاراغوا دعم جميع الجهود الرامية إلى إصلاح مجلس الأمن. ونكرر التزام شعب نيكاراغوا بإيجاد عملية مفتوحة وشاملة تكون انعكاسا للتغييرات الضرورية ولإعادة تكوين الأمم المتحدة وإضفاء الطابع الديمقراطي عليها.

السيدة بوغياي (هنغاريا) (تكلمت بالإنكليزية): إننا جميعا بحاجة أكثر من أي وقت مضى إلى أن يكون مجلس الأمن قويا وتمثيليا حيث يمكنه أن يواصل الاضطلاع بدور حاسم في الحفاظ على السلام والأمن في جميع أنحاء العالم. وإنشاء مجلس الأمن هذا لن يكون لصالح المجتمع الدولي فحسب، وإنما لصالح مسؤوليتنا المشتركة أيضا.

في تموز/يوليه الماضي، قررت الجمعية العامة مواصلة المفاوضات بشأن إصلاح مجلس الأمن في دورتها الحادية والسبعين. وفي هذا الصدد، ترحب هنغاريا ترحيبا حارا بقرار رئيس الجمعية العامة الذي يقضي بتعيين سفيرين من زملائنا الكرام – سفير رومانيا وسفير تونس – بصفتهما الرئيسين المشاركين للمفاوضات الحكومية الدولية. أتمنى لهما النجاح والتوفيق والمثابرة في هذا المسعى الهام جدا. ونود أن نعرب عن دعمنا لعملهما. ونرحب بمشاركة رئيس الجمعية العامة بنشاط في دفع هذه العملية إلى الأمام بمزيد من السرعة خلال عقد هذه المناقشة.

وكما هو شائع في سياق عملنا، فإن هذا المجال لا يتطلب منا أن نخترع العجلة من جديد. إننا لا نحتاج سوى إلى البناء على المنجزات التي حققتها المفاوضات الحكومية الدولية السابقة، ولا سيما تلك التي جرت في السنة الماضية. وأود أن أشير، في هذا الصدد، إلى أن المفاوضات الحكومية الدولية ما برحت تجري لسنوات عديدة. وفي رأينا، بانت شتى العناصر المتقاربة بشأن جميع المواضيع، مع ادراكنا حقيقة أن اثنتين من المسائل الخمس المدرجة في القائمة – العلاقة بين مجلس الأمن والجمعية العامة وحجم المجلس الموسع وأساليب عمله – قد اكتسبتا الزخم الأكبر. فيتعين الآن تحويلهما إلى مقترحات محددة، ولكن ينبغي مواصلة العمل في جميع المجالات.

ونعتقد أنه ينبغي إيلاء اهتمام خاص للمسائل الثلاث التالية: فئات العضوية، والتمثيل الإقليمي، ومسألة استعمال حق النقض في الحالات التي تكون فيها الآراء المتقاربة أقل وضوحا ولم ترد في شكل خطي موحد. وينبغي أن نواصل مراعاة الاصلاح الشامل ذي الطابع المترابط في كثير من الأحيان، الذي يتضمن جميع المسائل الرئيسية الخمس الواردة في المقرر ٦٢/٥٥٧ المؤرخ ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨ .

وتواصل هنغاريا تأييدها لتوسيع مجلس الأمن في كلتا الفئتين الدائمة وغير الدائمة. وكمبدأ إرشادي، يجب استمرار توسيع العضوية استنادا إلى المجموعات الإقليمية، ولا بد من الاسترشاد بتمثيلها العادل. ومن هذا المنطلق، تكرر هنغاريا دعوتها إلى إيجاد مقعد ثانٍ غير دائم لمجموعة دول أوروبا

الشرقية، وهو الطلب الذي يشكل جزءا من أي نموذج لتوسيع العضوية. وهناك آراء وطنية متفاوتة ومشروعة عندما يتعلق الأمر بإصلاح مجلس الأمن. والسبيل الوحيد لمراعاة تلك المصالح، مع الاتفاق على إجراء الاصلاح الذي تشتد الحاجة إليه، يتمثل في إجراء مفاوضات مجدية. وينبغي أن نمضي قدما في المفاوضات بناء على نص جوهري. وتتطلع هنغاريا إلى تلقّي مقترحات من الرئيسين المشاركين بشأن برنامج العمل ذي الصلة والجدول الزمني للدورات التفاوضية.

وأعتقد أيضا أن مجرد توسيع المجلس دون إحداث المزيد من الإصلاحات في أساليب عمله لا يؤدي سوى إلى عودة المشاكل الراهنة من جديد. وإلى جانب ١١١ بلدا، تدعم هنغاريا مدونة قواعد السلوك التي تشكل تعهدا طوعيا بعدم التصويت ضد قرارات مجلس الأمن الرامية إلى منع ارتكاب الجرائم الفظيعة أو القضاء عليها.

ومسألة حق النقض تكمن إلى حد كبير في صميم مفاوضاتنا.

وهنغاريا مستعدة لمواصلة العمل بنشاط على إصلاح مجلس الأمن.

السيد بيليفي (سان مارينو) (تكلم بالإنكليزية): أود أولا أن أشكر الرئيس على عقد مناقشتنا السنوية هذه حول إصلاح مجلس الأمن.

وتؤيد سان مارينو البيان الذي أدلى به ممثل إيطاليا بالنيابة عن مجموعة الاتحاد من أجل توافق الآراء (انظر A/70/PV.42). وأود أيضا أن أدلي ببعض الملاحظات بصفتي الوطنية.

إن سان مارينو تؤمن دائما بأن إصلاح مجلس الأمن يجب أن يقوم على مبادئ الديمقراطية والشفافية والمساءلة، التي ينبغي أن تكون جزءا لا يتجزأ من أي جهود تبذلها الأمم المتحدة في سبيل الاصلاح، وليس جهود مجلس الأمن فحسب. وثمة أغلبية واسعة من الدول الأعضاء رحبت بإصلاح عملية الاختيار لمنصب الأمين العام، وهو ما جرى التقدّم به خلال الدورة السابقة للجمعية، مما يجعل تلك العملية أكثر ديمقراطية وشفافية وشمولا. ونحن الآن بحاجة إلى أغلبية واسعة من الدول الأعضاء للتوصل إلى اتفاق بشأن الإصلاحات التي يمكن أن تجعل المجلس أكثر ديمقراطية، وشفافية، ومساءلة، وتمثيلا، وفعالية. وفي رأينا، إذا أردنا أن نتمسك بتلك المبادئ، فإن إجراء انتخابات منتظمة هو السبيل الوحيد لكفالة أن يكون المجلس خاضعا للمساءلة ومتصفا بالديمقراطية. ويمكن كفالة احترام مبدأي الديمقراطية والمساءلة بزيادة عدد المقاعد غير الدائمة التي يجب أن يجري انتخاب الدول الأعضاء لشغلها.

وفي ما يتعلق بعملية إصلاح مجلس الأمن، ترحب سان مارينو بقرار تعيين الرئيسين المشاركين للمفاوضات الحكومية الدولية، وإنني أهنئ سفيري رومانيا وتونس على توليهما هذه المسؤولية الهامة. وأؤكد لهما تعاون سان مارينو الكامل أثناء المفاوضات. وحتى إن ظلت هناك اختلافات واسعة بشأن المسائل البالغة الأهمية، فإننا نحن، جميع الدول الأعضاء، متفقون على مقرر الجمعية ٥٥٧/٦٢، الذي ينص على أن مصداقية إصلاح مجلس الأمن تتطلب نهجا شاملا، وأن المفاوضات يجب أن تقودها الدول الأعضاء. وإننا نعرف وجهات النظر في ما بيننا حول مختلف المواضيع المتعلقة بالإصلاح. ومن مسؤوليتنا الجماعية الآن أن نمضي قدما بهذه العملية. ونعتقد أننا لن نستطيع تحقيق الإصلاح الشامل لمجلس الأمن إلاّ من خلال حل توفيقي.

السيدة مورتون (نيوزيلندا) (تكلمت بالإنكليزية): منذ إنشاء الأمم المتحدة في عام ١٩٤٥، شهد العالم تغيرات هائلة. فقد كبرت المنظمة من ٥١ دولة عضوا إلى ١٩٣ دولة عضوا اليوم. وإزاء ذلك، وفي مواجهة التحديات العالمية غير المسبوقة، أصبح لإصلاح مجلس الأمن أهمية أكثر من أي وقت مضى. فالأمم المتحدة بحاجة إلى أن يكون مجلس الأمن قادرا

على العمل من أجل منع وتسوية أنواع الأزمات التي تواجه العالم في عام ٢٠١٦ وما بعده.

ونحن نشكر الرئيس على تعيين الممثلين الدائمين لرومانيا وتونس بصفتهما الرئيسين المشاركين لعملية المفاوضات الحكومية الدولية، ونتمنى لهما كل الخير في تنفيذ المهمة الصعبة المقبلة. وتشكر نيوزيلندا أيضا الرئيسة السابقة، السفيرة لوكاس، ممثلة لكسمبرغ. ونأمل من الرئيسين المشاركين الجديدين أن يبنيا على عملها الممتاز، وفي هذا الصدد، فإن عناصر التقارب تمثل نقطة مفيدة بغية الانطلاق منها قدما.

ونيوزيلندا، بوصفها عضوا حاليا منتخبا في مجلس الأمن، تدرك تماما التحديات التي كثيرا ما تؤدي إلى سوء الأداء من جانب المجلس. فالعديد من التحديات تنبع مباشرة من إطار المجلس لعام ١٩٤٥، ولا سيما بخصوص مركز الأعضاء الدائمين ودورهم. والمفاوضات التي دامت أكثر من ٢٥ عاما بشأن الإصلاح الهيكلي للمجلس قد أظهرت أن الإصلاح القائم على مفهوم إيجاد أعضاء دائمين جدد سيكون من الصعب جدا تحقيقه. لهذا السبب، تؤيد نيوزيلندا حلا وسطا لتوسيع مجلس الأمن. وإدراكا لواقع الحال، بذلت نيوزيلندا جهدا كبيرا في الضغط من أجل إجراء إصلاحات داخلية للمجلس كما هو عليه الآن، وخاصة في كفالة إجراء تحسينات مجدية على أساليب عمله اليومي لجعلها أكثر فعالية، وتوجها نحو تحقيق النتائج، وشفافية، وشمولا.

وتدفع نيوزيلندا باتجاه تعزيز نوعية المناقشات غير الرسمية في المجلس، بهدف تحسين قدرته على التصدي بصورة جماعية للصراعات والأزمات الناشئة. ولقد دفعنا صوب إصلاح عملية تعيين رؤساء الهيئات الفرعية للمجلس، فانتزعنا ذلك الدور الهام من السيطرة الحصرية للأعضاء الدائمين الخمسة. كما تعمل نيوزيلندا أيضا مع الأمانة العامة وسائر أعضاء المجلس على إرساء تقديم إحاطات إعلامية شهرية بهدف توعية أعضاء المجلس وكفالة حصولهم على معلومات جيدة بشأن الأزمات المتطورة والأزمات المحتملة.

وفي سياق حفظ السلام، استضافت نيوزيلندا اجتماعات ثلاثية غير رسمية بشأن عمليات محددة لحفظ السلام، ترمي إلى كفالة المزيد من الفعالية والدقة والاحترام للمشاورات التي تجري بين المجلس والأمانة العامة والبلدان المساهمة بقوات. ولقد دعمنا أيضا بقوة اعتماد أساليب عمل أفضل بما يجسد احتياجات منع نشوب الصراعات وولايته بموجب الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة. وإن منع نشوب الصراعات يتطلب تبادلا أفضل للمعلومات من الميدان، وتحسين الانخراط العملي من جانب أعضاء المجلس. وبغية المساعدة على تحقيق ذلك، تؤيد نيوزيلندا زيادة الزيارات القطرية التي يقوم بها المجلس. ويسرنا أن نذكر أنّ المجلس سيقوم هذا الأسبوع بزيارة إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية وأنغولا، وهي الزيارة التي تشكل بعثته الزائرة الخامسة لعام ٢٠١٦.

لقد ذكرتُ إصلاحات صغيرة ولكنها فعالة حيث لديها القدرة على تحسين نوعية مناقشات المجلس وأدائه في المدى البعيد. ونحث أعضاء المجلس على مواصلة تلك الإصلاحات في السنوات المقبلة، والاضافة إليها تدريجيا. وإن إصلاحات كهذه يمكن انجازها، وهي ليست مستحيلة. ونلاحظ أهمية تحقيق الإصلاح الإجرائي من خلال موافقة جميع أعضاء المجلس، إذا أمكن ذلك. ولكن ينبغي أن نتذكر أيضا أنّ معظم المسائل المرتبطة بأساليب العمل هي في نهاية المطاف ذات طابع إجرائي، وبالتالي تنطبق عليها الفقرة ٢ من المادة ٢٧ من الميثاق.

السيد غوميز كاماتشو (المكسيك) (تكلم بالإسبانية): تؤيد المكسيك البيان الذي أدلى به ممثل إيطاليا في وقت سابق بالنيابة عن مجموعة الاتحاد من أجل توافق الآراء (انظر A/70/PV.42).

يرحب بلدي بالجلسة المعقودة اليوم وبتعيين الرئيس للسفيرين جينغا والخياري بصفتهما الرئيسين المشاركين لعملية التفاوض الحكومية الدولية بشأن إصلاح مجلس الأمن. إن تعيينهما سيوفر للعملية زخما جديدا وإيجابيا، وينبغي أن يساعد على كفالة أن تسترشد المفاوضات بمبادئ الشفافية، والحياد، والموضوعية، والشمول، كما كان الحال في الدورة السابقة برئاسة السفيرة لوكاس.

لقد كان هذا العام عام تحقيق تغيير نموذجي في منظمتنا. ومع الحيوية المتجددة، تضطلع الجمعية العامة بالفعل بدور محوري في الأمم المتحدة. فنحن أظهرنا أن بإمكان الأمم المتحدة أن تكون منظمة مختلفة. إنها ليست كائنا متصلبا يبلغ من العمر سبعين عاما، بل هي منظمة قادرة على أن تكون حديثة وموجودة، وقبل كل شيء، منظمة يمكنها أن تستجيب لتوقعات المجتمع الدولي في القرن الحادي والعشرين. ومن الواضح بشكل متزايد أن وجود ١٥ دولة في مجلس الأمن لا يكفي لتمثيلنا جميعا.

ويتضح بشكل متزايد كل يوم أنه يجب على مجلس الأمن أن يعدّل ويحدّث أساليب عمله، وأنه يجب ألاّ يقع في حالة من الشلل، وأن تقاعسه قد يجعل المنظمة بأكملها عديمة الأهمية.

وإصلاح مجلس الأمن أمر ممكن، والاقتراح الذي قدّمته مجموعة الاتحاد من أجل توافق الآراء هو اقتراح واقعي وقابل للتطبيق، وينبغي التوصل إلى تفاهم جديد حوله. وتؤكد المكسيك أن لدينا اقتراحا شاملا وقائما على الديمقراطية؛ فهو مبني على الشمول ويلبي بأكثر السبل وضوحا تطلعات الجميع. والصيغة التوفيقية، التي تدعمها المكسيك ومجموعة الاتحاد من أجل توافق الآراء، قائمة على أساس إنشاء مقاعد غير دائمة مع ولايات طويلة الأجل، وإمكانية إعادة الانتخاب مباشرة، الأمر الذي من شأنه أن يتيح التمثيل العادل والمنصف في المجلس، فضلا عن زيادة عدد المقاعد غير الدائمة ومدتها سنتان. وهذا النموذج يوفر مجالا كافيا للعمل من أجل التفاوض وكفالة التمثيل الإقليمي المناسب لجميع الفئات الممثلة تمثيلا ناقصا، بما في ذلك الدول الصغيرة، مع الحفاظ على مبدأي الشفافية والمساءلة تجاه الجمعية العامة.

واقتراحنا، الذي يشمل إعادة الانتخاب مباشرة، يساهم بمزيد من الشفافية والفعالية في التمثيل الجغرافي العادل وتولّي مسؤوليات أكبر عن صون السلم والأمن الدوليين، بما يلبي الاهتمامات المشروعة لتلك الدول الساعية إلى شغل مقاعد لأجل طويل.

وتسعى صيغة الاتحاد من أجل توافق الآراء إلى إضفاء الطابع الديمقراطي على مجلس الأمن، الذي يجب أن يشكل هدفا رئيسيا وقيمة نتشاطرها جميعا. وهي ترفض إنشاء امتيازات إضافية لبضعة بلدان فحسب. وإذا واصلنا منح امتيازات دائمة لبعض الأعضاء من أجل تلبية طموحاتهم الوطنية على حساب المصالح الجماعية، فلن نحقق أهدافنا. هذه الامتيازات لا تنتمي إلى منظمة حديثة وديمقراطية. وهي لا علاقة لها بالقرن الحادي والعشرين.

وإن المشاركة المعززة للجمعية العامة في العملية التاريخية التي أدت إلى انتخاب الأمين العام المعيّن أنطونيو غوتيريش أكدت أن الوقت قد حان لبناء توافق بين شتى مواقف الدول الأعضاء. وبهذه الطريقة، يمكننا المضي قدما صوب تحقيق إصلاح أساسي لمجلس الأمن.

وسوف يكون وفد المكسيك بنّاء ونشطا في تلك العملية التي يتعين إرساؤها على أساس جميع اقتراحات الدول الأعضاء، مثلما ينص عليه المقرر ٥٥٧/٦٢، وليس على أساس بعض الوثائق فحسب التي قدّمها الميسّرون السابقون الذين عملوا في وقت سابق على صوغ تلك العملية.

السيد بن مؤمن (بنغلاديش) (تكلم بالإنكليزية): نشكر الرئيس على عقد هذه المناقشة كمدخل للمفاوضات الحكومية

الدولية بشأن إصلاح مجلس الأمن خلال الجمعية العامة في دورتها الحادية والسبعين.

إن بنغلاديش تؤكد من جديد على الدور المركزي للجمعية في مناقشة مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل الأخرى ذات الصلة بمجلس الأمن. ونحن نشدد على ضرورة الحفاظ على زخم المناقشات السابقة من أجل تحديد عناصر التقارب بين الدول الأعضاء تجاه المسائل الخمس المترابطة والمتداعمة التي تشكل جزءا من هذا البند من جدول الأعمال.

وترحب بنغلاديش بتعيين الممثلين الدائمين لرومانيا وتونس، السفير جينغا والسفير الخياري على التوالي، بصفتهما الرئيسين المشاركين للمفاوضات في الدورة الحالية. ونتطلع إلى المخطط المبكر من خطة عمل الرئيسين المتشاركين مع اقتراحات بشأن الهيكل والشكل والغرض من مناقشاتنا في المستقبل. ونود أن نرى مداولاتنا تمضي قدما في اتجاه بدء المفاوضات على أساس النص، بهدف تحقيق نتائج ملموسة ومجدية.

لقد شهدنا في السنتين الماضيتين اهتماما نشطا بين عدد كبير من الوفود لدفع المناقشات إلى الأمام باتجاه حاسم. كما شهدنا الانفتاح بين وفود أخرى من أجل الانخراط في حوار صريح وتفاعلي، بغية استكشاف الردود على بعض المسائل المعلقة. ومن الأهمية بمكان تعزيز الطابع الشامل لخطة إصلاح المجلس، وإعطاء الأولوية لمجموعة المعايير الموضوعية والرشيدة وغير التعسفية المتعلقة بالإعلام والتوجيه بشأن نتائج المفاوضات الجارية. وينبغي أن يكون من المصلحة المشتركة لجميع الدول الأعضاء الحفاظُ على زخم تلك المناقشات مستقبلا في جو من الزمالة.

وفي هذه المرحلة، نقترح أنه ينبغي إيلاء الاعتبار الواجب للآراء التي أعربت عنها الدول الأعضاء في مختلف الاجتماعات التفاوضية، بالإضافة إلى العناصر الواردة في الوثيقة الإطارية بشأن إصلاح مجلس الأمن ومرفقها، فضلا عن ورقة العناصر من الدورتين التفاوضيتين السابقتين. ولاحظنا بعض الاقتراحات الإبتكارية المنبثقة من المناقشات التي يمكن أن تساهم بشكل فعال في الممارسة الحالية لتحديد عناصر التقارب.

وقد ساعدتنا الرئيسة السابقة للمفاوضات على التوصل إلى مجموعة مشتركة من الأولويات التي تتشاطرها جميع الدول الأعضاء بشأن مسألتين من المسائل قيد النظر. ونعتقد أن هناك نطاقا واسعا للمزيد من الجهود البناءة في تحديد العناصر المشتركة بشأن المسائل الثلاث الأخرى الحاسمة، بغية التوصل إلى توافق في الآراء حول المجالات التي تشهد خلافات. وفي هذا الصدد، فإن وفد بلدي مستعد للتعاون التام مع الرئيسين المشاركين المعينين حديثا.

وبغية إعادة توضيح موقفنا بإيجاز، نكرر دعمنا لتوسيع المجلس في كلتا الفئتين الدائمة وغير الدائمة. ونحن نؤيد الرأي القائل إن حجم المجلس الموسع ينبغي أن يكون في حدود منتصف العشرينات، مع التمثيل الكافي لمختلف التكتلات الإقليمية، ولا سيما تلك ذات التمثيل الناقص في التكوين الحالي.

السيد دورجي (بوتان) (تكلم بالإنكليزية): أشكر الرئيس على عقْد هذه المناقشة الهامة.

يؤيد وفدي البيان الذي أدلت به السفيرة مينيسا رامباللي، الممثلة الدائمة لسانت لوسيا، باسم مجموعة L.69 من البلدان النامية (انظر A/71/PV.42). إننا نجتمع مرة أخرى للتداول بشأن موضوع ذي أهمية كبيرة لهذه المؤسسة ولنا جميعا. ونحن على ثقة بأن مداولاتنا في ظل قيادة رئيس الجمعية العامة سوف تكون مجدية ومثمرة.

وترحب بوتان بتعيين السفير يون جينغا، الممثل الدائم لرومانيا، والسفير محمد الخياري، الممثل الدائم لتونس، رئيسين مشاركين للمفاوضات الحكومية الدولية بشأن إصلاح مجلس الأمن. وإنني أؤكد لهما دعم وتعاون بوتان بشكل كامل.

وأثني أيضا على الرئيسة السابقة للمفاوضات، السفيرة سيلفي لوكاس، ممثلة لكسمبرغ، على قيادتها ومساهماتها خلال الجمعية العامة في دورتها السبعين.

إننا نجتمع في وقت تحدده الاتفاقات الهامة الرائدة، مثل خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وخطة عمل أديس أبابا لتمويل التنمية، واتفاق باريس بشأن تغير المناخ. إن هذه التطورات الإيجابية تشهد على عزمنا الجماعي على تعزيز السلام، والأمن، وحقوق الإنسان، والتنمية المستدامة. وإزاء ذلك، يجب علينا الآن أن نعمل بجدية مع عزم مماثل بغية أن تثمر الدعوة التي وجهها قادتنا في عام ٢٠٠٥ من أجل الاصلاح المبكر لمجلس الأمن.

ومنذ تأسيس الأمم المتحدة، مرّ العالم بتغييرات عميقة. فقد زادت عضوية المنظمة أربعة أضعاف، وأصبحت التحديات التي نواجهها أكثر تعقيدا. ولا يمكن أن تظل المؤسسات جامدة، ويجب أن تتطور وأن تتكيف كي تبقى ذات أهمية وفعالة وتفي بالغرض. ويجب على مجلس الأمن، بوصفه الجهاز الرئيسي للأمم المتحدة المسؤول عن صون السلم والأمن الدوليين، أن يكون أكثر تمثيلا وكفاءة وشفافية. وتؤيد بوتان الحاجة إلى إصلاح مجلس الأمن تمشيا مع الواقع المعاصر. وتوسيع مجلس الأمن في كلتا فئتي العضوية وتحسين أساليب عمله هما أمران ضروريان من أجل زيادة تعزيز وتحسين شرعية وأداء المجلس، وكفالة أن يكون مهيأ بصورة جيدة للتصدي للتحديات المعقدة في عصرنا.

وفي هذا الصدد، ترحب بوتان بتشكيل مجموعة أصدقاء إصلاح مجلس الأمن – وهي مجموعة متنوعة من البلدان الملتزمة بالتعجيل بعملية التفاوض من أجل إصلاح مفيد لمجلس الأمن على أساس مبادئ الالتزام بالإصلاح المبكر، والمفاوضات التي تستند إلى نص، وتوسيع المجلس في كلتا فئتي العضوية.

وقد شاركنا باستفاضة في مسألة اصلاح مجلس الأمن لسنوات عديدة. بيد أن الافتقار إلى نص تفاوضي حال دون إحراز تقدم مجدٍ. ومن الضروري الآن تجاوز إعادة ذكر المواقف المعروفة جيدا والتوجه بعملية المفاوضات الحكومية الدولية نحو تحقيق النتائج عن طريق الشروع في مفاوضات تستند إلى نص. ولن نستطيع البناء على مجالات التقارب والبحث عن أرضية مشتركة في المجالات التي نختلف بشأنها إلاّ عندما نفعل ذلك. ونتطلع إلى قيادة الرئيس والرئيسين المشاركين للمضي قدما بهذه العملية بطريقة تسفر عن نتائج ملموسة. وتحقيقا لهذه الغاية، يتطلع وفدي إلى المشاركة البناءة مع جميع الوفود.

السيدة شوار (سويسرا) (تكلمت بالفرنسية): تود سويسرا أن تشكر الرئيس على عقد هذه الجلسة بشأن مسألة التمثيل العادل وزيادة العضوية في مجلس الأمن والمسائل ذات الصلة بمجلس الأمن. ونود أيضا أن نشكر السفير جينغا والسفير الخياري على قبول المشاركة في ترؤسهما المفاوضات الحكومية الدولية حول هذه المسألة. ونحن نتمنى لهما كل النجاح في عملهما، ونطمئنهما حيال دعم سويسرا لهما في المناقشات المتعلقة بهذه المسألة الهامة.

وترحب سويسرا بالتطورات الإيجابية التي حدثت خلال أحدث جولة من المفاوضات، وتشكر الممثلة الدائمة السابقة للكسمبرغ على جهودها. وأخيرا، نشجع جميع الدول على المشاركة البناءة في المفاوضات المقبلة بغرض إحراز تقدم بشأن هذه المسألة الحاسمة، ومراعاة الوثائق التي تشير إلى عناصر التقارب والتي صدرت خلال الدورة السبعين للجمعية العامة.

السيدة فلوريس هيريرا (بنما) (تكلمت بالإسبانية): أولا وقبل كل شيء، اسمحوا لي أن أرحب بمبادرة الرئيس المتمثلة في الدعوة إلى استئناف المفاوضات الحكومية الدولية بشأن إصلاح مجلس الأمن، مع هدف بث حياة جديدة في هذه العملية الهامة جدا، وأن أشيد به على عقد هذه المناقشة حول الأمور المتصلة بمسألة المساواة في التمثيل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل ذات الصلة.

ونود أن نعرب مجددا عن تقديرنا لممثلي جامايكا ولكسمبرغ على عملهما خلال الدورتين الماضيتين. ونود أيضا أن نتمنى كل النجاح لسفيري رومانيا وتونس في مواجهتهما لهذا التحدي الهام. إن بنما دائما على استعداد للمشاركة البناءة في جميع المبادرات التي يجري الاضطلاع بها من أجل إحراز هدف رئيسي يتمثل في أن يكون مجلس الأمن ديمقراطيا وتمثيليا.

إن حجم المجلس الموسع قد تم تناوله في أوقات مختلفة أثناء هذه المفاوضات. ومن الواضح أن هذه نقطة محل اتفاق فيما بين عدد كبير من الدول التي تعتقد أن هذه الزيادة تنبع طبيعيا ومنطقيا من نمو المنظمة وبالتالي من الطابع التمثيلي والإقليمي الذي ينبغي أن ينعكس في جميع هيئاتها. وقد ذكرت بنما، وهي تؤكد الآن من جديد، رأيها بأن هذه المسألة حسابية بسيطة. ففي عام ١٩٦٣، كان مجلس الأمن يتألف من ١١ دولة عضوا من أصل ٥١ دولة عضوا، أي ٢٢ في المائة من عضوية المنظمة. ولكن نسبة تمثيل العضوية اليوم لا تبلغ سوى ٢,٥٩ في المائة من مجموع الأعضاء. وهذا بعيد كل البعد من نسبة الإنصاف التي تقتضيها هذه الهيئة العالمية.

وعضوية مجلس الأمن ليست غير مبالية تجاه رغبة الأغلبية في الانتقال نحو مجلس يكون أفضل توازنا من الناحية الجغرافية، وأكثر مشاركة للدول في عملية صنع القرار. والمجلس لا يمكنه أن يبقى رهنا بقرارات خمس دول، ناهيك عن الاختلافات في الرأي بينها، لأن ذلك يحد من التعامل على نحو شامل مع البنود المدرجة في جدول أعماله، مثلما بان مؤخرا جدا بشكل واضح ومقلق. وفي مختلف الاقتراحات التي تم التقدم بها خلال الدورات، يتفاوت عدد الأعضاء في المجلس بعد إصلاحه بين ٢١ و ٢٧ عضوا. وهذا أمر هام جدا كأساس للمناقشة بينما نواصل السعي إلى توافق في الآراء. ومع ذلك، يعلّق وفد بلدي أهمية أكبر على الإرادة السياسية، والمواقف وقبول التغيير من جانب الدول، ولا سيما الأعضاء الخمسة الدائمون، بينما تعالج هذه المسألة وتشارك في هذه العملية وتواصل الانخراط فيها.

ويمكن أن تكون المواقف متباينة وهي في الواقع كذلك، ولكن يجب أن نتخلص من مواقف الاستقطاب المرتبطة بشروط لكي نتحرك صوب الوسط بفهم مشترك لضرورة الإصلاح. وتحقيقا لهذه الغاية، تؤيد بنما استمرار المفاوضات على أساس النص الذي تتضمنه الوثيقة الإطارية بالفعل. وتؤكد بنما مجددا موقفها بشأن الحاجة إلى التطور صوب مجلس أمن للقرن الحادي والعشرين، بما ينسجم مع سياق عالمي متنوع ومعقد يتطلب بشكل متزايد وجود مجلس يتسم بالكفاءة والفعالية، ونظراً للتحديات الجديدة التي لا يمكن التصدي لها باستراتيجيات قديمة.

وفي ما يتعلق بالتمثيل العادل، يتحتم على الدول الممثلة تمثيلا ناقصا أكثر من غيرها بصورة تقليدية – لا سيما الدول النامية، والدول الأفريقية، والدول الجزرية، والدول في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، والدول في آسيا والمحيط الهادئ – أن تشارك بنشاط في المداولات، وخاصة في قرارات مجلس الأمن وهيئاته الفرعية. وبهذه الرؤية القائمة على المشاركة، اقترحت بنما حلاً توفيقيا قائما على الزمن لإصلاح مجلس الأمن، حيث يتعين علينا خلال فترة ١٥ إلى ٣٠ سنة الانتقال إلى مجلس أمن يتكوّن، بحلول الذكرى السنوية المائة للأمم المتحدة، في عام ٢٠٤٥، من ٢٦ عضوا يعملون جميعهم على قدم المساواة، ويتم انتخاب جميعهم لفترة ثلاث سنوات، مع إمكانية إعادة انتخابهم على التوالي.

وباختصار، تتشاطر بنما وتؤيد نهج البلدان التي تريد تحديث مجلس الأمن واستكماله وتعزيزه، عن طريق: زيادة أعضائه، كتعبير عن الشرعية والصفة التمثيلية للدول ال ١٩٣، والتوازن الجغرافي؛ من خلال مشاركة المزيد من الدول، وبخاصة البلدان النامية، في عملية صنع القرار؛ والتخلص من حق النقض؛ والقضاء على المراكز الخاصة والصلاحيات

الحصرية داخل تلك الهيئة، لصالح المساواة في السيادة بين جميع الأعضاء.

وفي الختام، أود أن أشدد على أنه في عالم يعصف به الإرهاب، والعنف الشديد، والأزمات الإنسانية المتزايدة، فإن الرأي العام الدولي يأمل ويتوقع المزيد من الأمم المتحدة.

وبعد قولي هذا، يتوقف التقدم في عملية الإصلاح على إجراء المفاوضات بحسن نية وأخلاقية في جوّ من الشفافية المطلقة، فضلا عن الموضوعية والاحترام والانفتاح تجاه المناقشة التفاعلية التي نستأنفها الآن.

السيدة ساباغ مونيوز دي لا بينيا (شيلي) (تكلمت بالإسبانية): تشعر شيلي بالامتنان لعقد هذه الجلسة في إطار المفاوضات الحكومية الدولية بشأن إصلاح مجلس الأمن، بغية معالجة مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل ذات الصلة. ونود أن نعرب عن تقديرنا للعمل الذي أنجزته السفيرة سيلفي لوكاس، ونذكّر بالوثيقة الإطارية التي أعدها السفير راتراي خلال الدورة التاسعة والستين. كما أننا نرحب بالممثلَين الدائمَين لرومانيا وتونس بصفتهما الرئيسين المشاركين في الدورة الحالية، ونتمنى لهما كل النجاح في عملهما.

وفي هذا الصدد، نناشد إيجاد حلول توفيقية تسمح لنا بالمضي قدما في الإصلاح بغية جعل عمل مجلس الأمن شرعيا وشفافا بالفعل. وعملية الاختيار الأخيرة للأمين العام، فضلا عن الدينامية الملحوظة في عمل المجلس، في الحالات المعقدة والمؤلمة بشكل خاص، تجعل من الضروري أكثر من أي وقت مضى إحراز تقدم صوب كفالة هاتين الصفتين، أي الشرعية والشفافية.

وفي ما يتعلق بفئتي العضوية في مجلس الأمن، نشدد على أنه يجب علينا توسيع الفئتين الدائمة وغير الدائمة على حد سواء، حتى يتسنى للمجلس أن يكون هيئة تمثيلية حقيقية تبيّن الحقائق الجغرافية – السياسية الجديدة، ويكون باستطاعته معالجة الحالات المدرجة في جدول أعماله على النحو المناسب. وفي الوقت نفسه، ننوّه بالتقدم الذي أحرز منذ الإصلاح الأخير للمجلس. ونكرر موقفنا المتمثل في أن توسيع فئة الأعضاء الدائمين لا يعني توسيع نطاق حق النقض. وفي هذا الصدد، تؤكد شيلي مجددا التزامها بمدونة قواعد السلوك التي تتعلق بتقييد استخدام حق النقض، والتي يروج لها فريق المساءلة والاتساق والشفافية، ونحن عضو فيه، فضلا عن الإعلان السياسي المشترك بين فرنسا والمكسيك.

والاقتراحات المختلفة – بشأن فئتي الأعضاء، ومسألة حق النقض، والتمثيل الإقليمي، والعلاقة بين المجلس والجمعية العامة – يجب أن تؤدي ككل إلى زيادة كفاءة أساليب العمل التي تتيح للمجلس أن يتصدى لتحديات السلم والأمن الدوليين في الوقت المناسب. وبالمثل، يجب أن نتجنب الإصلاحات التي تعوق أساليب عمل المجلس. وتكرر شيلي دعمها للرئيسين المشاركين والتزامنا بالمضي قدما في إصلاح المجلس.

السيدة ساندي (أوروغواي) (تكلمت بالإسبانية): تعرب أوروغواي عن امتنانها لعقد هذه الجلسة للجمعية بغية معالجة مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه. ونحن نهنئ الممثل الدائم لرومانيا، السفير يون جينغا، والممثل الدائم لتونس، السفير محمد خالد الخياري، على مهمتهما كرئيسين مشاركين.

كما قلنا في البيانات السابقة بشأن هذا الموضوع، تؤيد أوروغواي المبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة. فمنذ إنشاء المنظمة، ناضلنا من أجل زيادة عضويتها بسبب الفوائد التي تنجم عن ذلك من حيث تحقيق السلام، وتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، وتنمية الدول. ونحن مقتنعون بأن مجلس الأمن يتحمل أهم مسؤولية عن صون السلام، وبأن إضفاء الديمقراطية على تكوينه وعلى عمليات صنع القرار أمر أساسي.

وتدرك أوروغواي لماذا عندما أنشئت الأمم المتحدة في حينه – نظرا لفشل سابقتها، عصبة الأمم – كان من الضروري للدول الالتزام بأحكام ميثاقها التأسيسي، وإشراك المنتصرين في الحرب العالمية الثانية كسبيل لكفالة استمرارية عمل المنظمة. ونعتقد أن العالم اليوم يتطلب المزيد من العمل والالتزام من جانب الدول عندما تعمل معا وتتعاون من أجل منع نشوب الصراعات وحلها. وفي هذا الصدد، لا شك في أن وجود المزيد من الأعضاء في مجلس الأمن يقيم توازنا في عمليات صنع القرار.

وتكرر أوروغواي تأييدها لكل من الأمم المتحدة والالتزام الذي قطعته منذ البداية بدعم تطوير المنظمة وأي تطوير أو تغيير يؤدي إلى زيادة التوازن وتيسير تحقيق أهدافها.

ولقد عارضت أوروغواي ولا تزال تعارض منح امتياز حق النقض لأي عضو من الأعضاء الدائمين الجدد ينجم عن الإصلاح. ويعود موقف أوروغواي إلى لحظة إنشاء المنظمة في مؤتمر سان فرانسيسكو. وأكّد وفد أوروغواي ضرورة ألاّ تكون هناك تفاوتات في الصلاحيات أو الحقوق بين أعضاء مجلس الأمن، مع القبول بأن تشغل البلدان التي تحملت العبء الأكبر للحرب مقاعد في مجلس الأمن، ليس لأجل غير مسمى، بل لفترة زمنية، كان أمرا حصيفا. وبناء على ذلك، نود أن نعلن أنه، بالنظر إلى تطور المناقشات وطبيعة المقترحات التي طرحت، فإن وفد أوروغواي يدعم توافق الآراء ويلتزم بالعمل على تحقيق زيادة متوازنة في عضويته، وتغيير إجراءات التصويت.

السيد عوض (الجمهورية العربية السورية): شكرا السيد الرئيس على عقد هذه الجلسة الهامة. أود أن أغتنم هذه المناسبة لتهنئة الممثلَين الدائمَين لتونس ورومانيا على تعيينهما رئيسين مشاركين للفريق العامل المعني بمسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة أعضائه والمسائل الأخرى المتصلة بمجلس الأمن. ونحن نتعهد بالتعاون معهما خلال المفاوضات المقبلة لتحقيق الهدف المنشود لنا جميعا، ألا وهو اصلاح مجلس الأمن الذي بدون اصلاحه لن نكون قادرين أبداً على اصلاح الأمم المتحدة.

اسمحوا لي أن أوضّح موقف بلادي سوريا من هذه المسألة الهامة. كانت سوريا من أكثر الدول التي دعت إلى اصلاح مجلس الأمن وشجعت عليه منذ أربعة وعشرين عاما، وشاركت بفعالية في أول اجتماع للفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بإصلاح مجلس الأمن، وذلك للتوصل إلى مجلس يعكس واقع العلاقات الدولية الحالية بعد مرور سنين طويلة على تأسيس الأمم المتحدة. ويرى وفد بلادي أن تتم عملية المفاوضات للمسائل الخمس المتعلقة بالإصلاح بشكل متزامن، بما في ذلك فئات العضوية، وحق النقض، والتمثيل الاقليمي، وحجم وأساليب عمل مجلس الأمن الموسّع، والعلاقة بين المجلس والجمعية العامة على أساس المقرر ٥٥٧/٦٢ الذي ينص على وجوب أن تكون مواقف الدول الأعضاء أساسا للتفاوض. كما نؤمن بأن آليات التفاوض الحكومي في الأمم المتحدة وقرارات الجمعية العامة ذات الصلة هي الأساس لتلك المفاوضات.

وفي ما يتعلق بفئات العضوية والتمثيل الاقليمي، يرى وفد بلادي أن هذين العنصرين يحتاجان إلى المزيد من النقاش الحذر، كونهما قد يؤديان إلى تعميق الانقسامات الموجودة أصلا في مجلس الأمن بتركيبته الحالية، وذلك بعد ما شهدناه من وصول دول لعضوية مجلس الأمن ليست مستقلة سياسيا، ويتم للأسف الضغط عليها من قبل الدول الأخرى.

وانشغالها الأساسي يتمثل في إرضاء بعض الدول المتنفذة وتغليب المصالح السياسية وأجندات تلك الدول على حساب تطبيق أهداف ومبادئ الميثاق وأحكام الشرعية الدولية، والأسس والتعهدات التي تم انتخاب تلك الدول على أساسها. إلاّ أن مواقف تلك الدول في مجلس الأمن لم تكن سوى تكرار

لمواقف تلك الدول الكبرى مما أدى إلى تعطيل المجلس وعدم قيامه بمهامه الأساسية حفاظا على السلم والأمن الدوليين.

لذلك، فإننا وإن كنا نرحب بتوسيع عضوية المجلس، لا بد من النظر بعناية إلى هذا الموضوع من حيث عدد الدول وتوزيعها الاقليمي ومدى استقلالية سياستها الخارجية وقرارها الوطني وغيرها من معايير الحياد والشفافية التي ندعو إليها جميعا. وبالتالي، فإن مجلس الأمن بتشكيلته الحالية ومنذ آخر اصلاح له في عام ١٩٦٥ لم يساهم فعلا في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين، وتحوّل إلى منشئ لعمليات حفظ السلام فحسب في أماكن النزاعات. ووفقا لتقرير الأمين العام للأمم المتحدة عن عمل المنظمة في العام الماضي، فإن نسبة النزاعات قد زادت ضعفين بعد انتهاء الحرب الباردة عن النسبة التي كانت عليها أثناء تلك الحرب، الأمر الذي يعكس فشل المجلس في تحقيق السلم والأمن الدوليين، وتجاهله للكثير من النزاعات والحروب وأعمال العدوان التي حدثت، لا سيما غزو العراق ولبنان وغزة وتجاهله لما يحصل في اليمن، آخذين في الاعتبار عجز المجلس عن تطبيق وتنفيذ قراراته ذات الصلة بمكافحة الارهاب.

وأخيرا، يؤكد وفد بلادي التزامه بالمشاركة على نحو فعال في المفاوضات المقبلة للوصول إلى مجلس أمن يكون ملتزما بمبادئ الميثاق وأحكام الشرعية الدولية والقانون الدولي، وعلى رأسها احترام سيادة الدول واستقلالها، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية.

السيد أبو الحسن (الكويت): السيد الرئيس، يطيب لوفد بلادي في البداية أن يتقدم إليكم بالشكر على ما ورد في رسالتكم الكريمة الموجهة إلى الدول الأعضاء بتاريخ ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، التي أظهرت حرصكم على الدفع بعملية المفاوضات الحكومية الدولية حول مسألة اصلاح مجلس الأمن. وفي هذا الصدد، نرحب بتعيين كل من السفير أيون جينغا، ممثل رومانيا الدائم، والسفير محمد خالد الخياري، ممثل تونس الدائم، رئيسين مشاركين لهذه المفاوضات، ونؤكد على دعمنا الكامل لعملكم في قيادة المفاوضات الحكومية الدولية خلال المرحلة المقبلة التي لا تقل أهمية عن سابقاتها.

لقد أمضينا حتى الآن ثلاثة وعشرين عاما في المناقشات المتعلقة بمسألة اصلاح مجلس الأمن، وتم خلال هذه الفترة طرح العديد من المبادرات الدولية والاقليمية التي تناولت جميع عناصر الاصلاح الخمسة وفقا لمقرر الجمعية العامة ٥٥٧/٦٢، وهدفت إلى خلق زخم ايجابي يواكب ما هو موجود على طاولة المفاوضات الحكومية الدولية. إلاّ أن القضية لا تزال متعثرة وبحاجة إلى توفر الارادة السياسية اللازمة، لا سيما من الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن، بغية تقريب وجهات النظر والوصول إلى الهدف المنشود. فالتحديات المتسارعة على الساحة السياسية الدولية تدفعنا إلى بذل مزيد من الجهد لتحسين مسار المفاوضات، والتأكيد على العمل الجماعي. لذلك، فإن أية مقترحات تتعلق بتوسيع واصلاح مجلس الأمن يجب أن تحظى باتفاق عام أو على الأقل بأكبر قدر ممكن من التوافق عليه. ونود الاشارة إلى أن دولة الكويت تبنّت مؤخرا مدونة السلوك التي اقترحها فريق المساءلة والاتساق والشفافية بشأن تحسين أساليب عمل مجلس الأمن، بما في ذلك المطالبة بالحد من استخدام حق النقض (الفيتو) في الجرائم ضد الانسانية. وفي هذا الصدد، ترحب دولة الكويت بالمبادرة الفرنسية – المكسيكية بشأن الحد من استخدام حق النقض في حالات الجرائم ضد الانسانية، من خلال امتناع الدول الخمس دائمة العضوية عن ذلك بشكل طوعي.

طوال الأعوام الماضية، ظل موقف دولة الكويت من عملية اصلاح مجلس الأمن ثابتاً، وهو يرتكز على الثوابت الرئيسية التالية.

أولا، إن مسألة اصلاح مجلس الأمن يجب أن تكون وفقاً لتصور عام يهدف إلى الاستمرار في عملية اصلاح جميع

أجهزة الأمم المتحدة وتطويرها، والتطلع إلى إضفاء مزيد من التكامل والتوازن على عمل المنظمة، وضرورة التركيز على تطوير علاقة مجلس الأمن بأجهزة الأمم المتحدة الأخرى، وعدم التعدي على اختصاصاتها كالجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، واقتصار دور مجلس الأمن على أداء المهمة الموكلة إليه بموجب ميثاق الأمم المتحدة، ألا وهي صون السلم والأمن الدوليين.

ثانيا، إن أية أفكار يتم تداولها لإصلاح مجلس الأمن يجب أن تكون نابعة من حرصنا جميعا على تمكين المجلس من أن يصبح أكثر تمثيلا للدول الأعضاء في المنظمة، ويعكس الواقع الدولي الذي تغيّر كثيرا منذ إنشاء الأمم المتحدة في عام ١٩٤٥.

ثالثا، من الأهمية بمكان مواصلة العمل على تحسين طرق وأساليب عمل مجلس الأمن وإضفاء المزيد من الشفافية والوضوح على أعماله، واعتماد لائحة اجراءات عمل دائمة ورسمية لتحسين طريقة العمل في مجلس الأمن وتنظيمها.

رابعا، إن مسألة حق النقض يجب أن توضع وفقا لحدود وضوابط تقنن استخدام هذا الحق، كأن يتم استخدام ”الفيتو“ فحسب في المسائل التي تندرج تحت الفصل السابع من الميثاق.

خامسا، إن أية زيادة قد تطرأ على مقاعد مجلس الأمن يجب أن تراعي إتاحة فرصة أكبر للدول الصغيرة في الوصول إلى عضوية المجلس والمساهمة في أعماله. كذلك يجب عدم إغفال حق الدول العربية والاسلامية في التمثيل الذي يتناسب مع عددها وأهميتها ومساهماتها في الدفاع عن مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة. وفي هذا الشأن، نؤكد على تأييدنا الكامل للموقف العربي المطالب بتمثيل عربي دائم بكامل الصلاحيات في فئة المقاعد الدائمة في حال أي توسيع مستقبلي للمجلس، والمطالبة كذلك بتمثيل عربي متناسب في فئة المقاعد غير الدائمة.

وإننا نؤكد على أن المفاوضات الحكومية الدولية هي المحفل الوحيد للتوصل إلى اتفاق حول مسألة توسيع مجلس الأمن واصلاحه وفقا لمقرر الجمعية العامة ٥٥٧/٦٢ الذي وضع أسس المفاوضات وملكية الدول الأعضاء لها.

وفي الختام، تؤكد دولة الكويت على إن إحراز أي تقدم في عملية الاصلاح يتطلب التأني والمرونة، وأن فرض أية خطوات لا تحظى بتوافق الدول الأعضاء سيؤدي إلى الإضرار بتماسك العضوية العامة، والانتقاص من مصداقية المفاوضات الحكومية.

السيد الخياري (تونس): في البداية، أتوجه إليكم، السيد الرئيس، باسمي وباسم زميلي السفير أيون جينغا، الممثل الدائم لرومانيا، بجزيل الشكر والامتنان على ثقتكم بنا وتعييننا لتسيير أعمال المفاوضات الحكومية الدولية حول اصلاح مجلس الأمن. إننا واعون تجاه أهمية هذه المسؤولية التي تم تكليفنا للاضطلاع بها، وأهميتها بالنسبة إليكم، السيد الرئيس، كما أكدتم في مداخلتكم الافتتاحية خلال الجلسة الصباحية، وأهميتها كذلك لدى جميع الدول الأعضاء، وهو ما تسنى لنا سماعه مجددا من بياناتهم لهذا اليوم، وأهميتها بطبيعة الحال لمسار اصلاح منظمتنا في ظل التحديات والتهديدات المتزايدة للسلم والأمن الدوليين التي تواصل الأمم المتحدة والدول الأعضاء مواجهتها. كما لا يفوتني أن أتقدم بالشكر إلى الزملاء الذين سبقونا في هذه المهمة على جهودهم وقيادتهم للمفاوضات الحكومية الدولية خلال الدورات السابقة، السفير تانين، والسفير راتراي، والسفيرة لوكاس.

السيد الرئيس، لقد أكدتم – من خلال الرسالة التي عممتموها على الدول الأعضاء في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ لإبلاغها بتكليفنا بقيادة المفاوضات الحكومية الدولية – على أهمية البناء على ما تم إحرازه من تقدم خلال الدورتين الماضيتين للجمعية العامة، للمضي قدما في هذه المفاوضات بالاستناد إلى الاجتماعات غير الرسمية التي عقدتها الجمعية العامة خلال دورتها السبعين ومواقف ومقترحات الدول الأعضاء الواردة في نص ومرفق الوثيقة اللذين تم تعميمهما

في ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٥ وباستخدام عناصر الالتقاء التي تم تعميمها في ١٢ تموز/يوليه ٢٠١٦.

(تكلم بالفرنسية)

إن مواقف ومقترحات الدول الأعضاء والمجموعات التفاوضية، في معظمها، معروفة لنا جميعا. وما ينتظرنا مستقبلا في الأجل القصير هو استكشاف أي مسارات ووسائل وخيارات من شأنها أن تمكننا من المضي قدما في عملية التفاوض، التي نريد أن تكون شاملة للجميع وقائمة على الثقة وتجري بحسن نية. ووفقا لقرارات الجمعية العامة ذات الصلة، فإننا سنقود المفاوضات بطريقة محايدة ومستقلة تكون مفتوحة أمام مشاركة جميع المجموعات والدول الأعضاء. ولا يزال هدفنا هو أن نحقق معا نتائج تجسد إنجازات السنوات الأخيرة وتستفيد منها، نتائج تلبي تطلعاتنا لإجراء عملية إصلاح تفضي إلى مجلس أمن أكثر تمثيلا وكفاءة وأقدر على التصدي لتحديات السلام والأمن الدوليين.

وأذكر، في ذلك الصدد، على نحو ما أعادت العديد من الوفود تأكيده اليوم، أن إحراز تقدم في عملية الإصلاح يتوقف في المقام الأول على الدول الأعضاء. ولذا، فإن نجاح مهمتنا سيعتمد إلى حد كبير على عزم وتصميم الدول الأعضاء والمجموعات التفاوضية المختلفة على المضي قدما في مسعانا المشترك. ونرحب بالدعم الواسع النطاق المعرب عنه اليوم، كما نرحب باستعداد الدول الأعضاء للتعاون الوثيق بغية التوفيق بين آرائها ومواقفها بشأن مختلف العناصر والمسائل المتعلقة بالإصلاح. والهدف هو العمل معا بطريقة متسقة ومرنة في إطار حوار نريد أن يكون بناء ومثمرا.

وسنبدأ في الأيام المقبلة في التواصل والتشاور مع الدول الأعضاء والمجموعات التفاوضية. وسنطلع الجميع في أقرب وقت ممكن على الخطوة التالية. ومن نافلة القول إن أبوابنا مفتوحة أمام جميع الدول الأعضاء. وسنبذل قصارى جهدنا للاضطلاع بمسؤوليتنا. ومن شأن الدعم الثابت للدول الأعضاء أن يساعدنا بكل تأكيد.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٤٥.